

حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي
دائرة الاعلام و الاتصال

ضد كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني



أكتوبر/تشرين الأول ..اليوم الوطني لمقاومة التطبيع في تونس



"إن شعبنا العربي في تونس لا ولن ينسى العدوان الغاشم لدولة الكيان الصهيوني على تونس في حمام الشط يوم غرة أكتوبر 1985 والذي استشهد فيه عشرات من الإخوة لنا من تونس وفلسطين، كما لن ينسى شعبنا اغتيال المناضل أبو جهاد خليل الوزير على أرض تونس ولن ينسى أيضا أبناء تونس الذين روجوا بدمائهم الزكية أرض فلسطين المحتلة منذ 1948.

لذلك.. ندعو ومن على هذا المنبر كل القوى الوطنية من أحزاب ومنظمات ونقابات مهنية وفعاليات فكرية وثقافية إلى اعتبار يوم غرة أكتوبر من كل سنة يوما لمناهضة التطبيع بكل أشكاله وألوانه مع العدو الصهيوني يوما تقام فيه الفعاليات للتذكير بجرائم الصهيونية ضد الإنسانية.."

من كلمة الأمين العام للحزب يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2009 في الاجتماع الانتخابي بمدينة اريانة

لماذا هذه المبادرة؟

1 - تونس تعرضت لأكثر من عدوان صهيوني على خلفية التزام شعبها بالمقاومة ومساندة نضالات الشعب الفلسطيني وكان يوم 1 أكتوبر 1985 محطة بارزة في هذا الاستهداف الصهيوني حيث تم الهجوم على مدينة حمام الشط في ضواحي العاصمة تونس واختلط جراء ذلك الدم التونسي بالدم الفلسطيني وسقط عشرات القتلى والجرحى. ولذلك تم اعتماد تاريخ هذه الذكرى ليكون يوما وطنيا لمقاومة التطبيع مع الصهيونية يدعى إليه كل التونسيين على اختلاف مشاربهم السياسية وليس لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي سوى المبادرة بالدعوة إلى هذه المهمة.

2 - حزينا حزب وحدوي توجهاته قومية عربية يعتبر أن مشروع المقاومة هو مشروعه إلى جانب كل القوى المناضلة ضد الاستعمار والصهيونية ولذلك يرى من واجبه طرح المبادرات التي تقوي جبهة المقاومة وتحاصر قوى العدوان الاستعماري ولذلك فهو طرح هذه المبادرة إلى جانب مبادرته في مطالبة فرنسا بالاعتذار عن جرائم الحقبة الاستعمارية في تونس وجبر الأضرار التي ألحقتها بالنسيج الوطني عامة وانتهز مناسبة الانتخابات التشريعية والرئاسية في أكتوبر 2009 ليعلن عن ذلك. من هنا فان مقاومة التطبيع تمثل ركنا أساسيا في برنامج الحزب وتوجهاته

3 - موضوع الهوية في بعديها الوطني والقومي يتعرض لاستهداف شامل من قوى العولمة والتطبيع وجحافل الإلحاق الاستعماري في قطرنا وتلعب الصهيونية العالمية أدوارا خطيرة في هذا الاستهداف بالسعي للقضاء على فكرة العروبة الحاضرة للقضية الفلسطينية وخلق مسارات للتطبيع الاقتصادي والثقافي والسياسي مع شعبنا وتغذية الفتن والنعرات العرقية والطائفية واللغوية لتسهيل اختراقها ونفاذها إلى صلب المجتمع والقضاء على تماسك نسيجه التاريخي. لهذا فان مقاومة التطبيع تمثل ركنا أساسيا في المحافظة على الهوية الوطنية والقومية وصيانة أهداف شعبنا العربي والدفاع عن ذاكرته.

تفعيل المبادرة في الواقع:

المبادرة وان كان الحزب هو من أطلقها إلا أنها ملك للشعب ولكل قواه الوطنية المناضلة في تونس وفي الوطن العربي ونحن لا ندعي التفرد في مقاومة التطبيع مع

العدو الصهيوني وحلفائه ولذلك فإن الجميع معني بتفعيل هذا اليوم وتسليط الأضواء على تاريخ المواجهة مع الصهاينة وفضح أساليب اختراقهم وبرامج عملهم والتنبيه لمخاطر التطبيع معهم و لوهم السلام الذي ينشرونه ويجاريهم في الإيهام به طابور التطبيع السياسي والثقافي في البلاد العربية. ونحن في الحزب نطمح لتفعيل هذه المبادرة وطينا ومغاربيا وعربيا و سنعمل مع كل القوى التي تعتمد ذات الطريق المقاوم.

من جهة أخرى فإن الحزب وهياكله المركزية و الجهوية سنتظم عدة فعاليات للتحسيس بمخاطر التطبيع وفضح برامجهم وقواه وستجعل من مقاومته بندا ثابتا في أنشطتها الحزبية و برامجها الإعلامية وفي ضبط علاقة الحزب بمختلف القوى السياسية في الساحة وقد انطلق الحزب فعلا في الترتيب لعقد ندوات في مقراته وتنسيق جهوده محليا و مغاربيا وعربيا لتوحيد المقاومة كما ستقوم صحيفة "الوطن" الناطقة بلسان الحزب وجميع منابر الإعلام الالكتروني المصاحبة بفتح ملفات التطبيع والمساهمة في إحياء روح المقاومة للتغلغل الصهيوني خصوصا بين فئات الشباب.

1 أكتوبر يوما وطنيا لمقاومة التطبيع:

وفاء للتاريخ .. وفاء للوطن .. ودفاع عن المستقبل

بقلم: محمد رضا سويسي

مثلت الحملة الانتخابية الرئاسية والتشريعية الفارطة فرصة لحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي وأمينه العام، فرصة لطرح مجموعة من المبادرات التاريخية المنسجمة مع مبادئ الحزب وبرنامجه وطنيا وقوميا سواء فيما تعلق بضرورة العمل على إقرار جيل جديد من الإصلاحات السياسية أو فيما يتعلق بتجسيم البعد التحرري الممانع والبعد القومي العربي للحزب.

وفي هذا الإطار كان طرح الحزب لمبادرة مطالبة فرنسا للاعتذار عن جرائمها الاستعمارية في تونس والتعويض عنها باعتبار ما تم اقترافه في حق الشعب والوطن على يد المستعمر ينزل إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم وهي مبادرة لاقت من المساندة والدعم والصدى الإعلامي وطنيا وعربيا وعالميا ما جعلها قابلة للاقتداء والتعميم على علاقة القوى الاستعمارية بالشعوب والبلدان التي كانت ضحية الاستعمار والاضطهاد في كل العالم مما أثار حفيظة القوى الاستعمارية وعملاتهم... وهي مبادرة لا تزال محلّ عناية وتفعيل من حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ومن يقف معه فيها وطنيا ومغاربيا وعربيا وعالميا.

أما المبادرة الأخرى التي كان للأمين العام للحزب سبق إطلاقها خلال حملة الانتخابات الرئاسية فهي اعتبار يوم 1 أكتوبر من كل سنة يوما وطنيا لمقاومة كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني في تونس وهي مبادرة تجد لها عدة مشرعات في التاريخ والواقع وحتى فيما يرتبط باستشراف المستقبل، مستقبل تونس والأمة العربية.

فيوم 1 أكتوبر هو تاريخ فارق في علاقة تونس بأمتها العربية وبقضيتها المركزية فلسطين بعد العدوان الصهيوني على حمام الشط مقر إقامة القيادة الفلسطينية التي حلت بتونس بعد خروج قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان إثر

حصار بيروت 1982 فكان هذا التاريخ واحدا من المناسبات المتعدّدة التي اختلط فيها الدّم العربي من تونس وفلسطين في ساحة واحدة وهو اختلاط بدأ منذ أن هبّت جحافل من أبناء تونس متطوّعة للقتال ضدّ العصابات الصهيونيّة على أرض فلسطين سنة 1948.

علما أنّ جرائم العدو الصهيوني على الثّراب التّونسي لم يتوقف عند هذا الحد بل تواصل بإقدامه على اغتيال أحد رموز المقاومة الفلسطينيّة والقائد الموجّه للانتفاضة الفلسطينيّة الأولى خليل الوزير/ أبو جهاد في 16 أكتوبر 1988 بضاحية سيدي بوسعيد بالعاصمة التّونسيّة.

فتاريخ 1 أكتوبر هو من التواريخ الرّاسخة في ذاكرة النّضال المشترك لشعبنا في كل من تونس وفلسطين تماما كما مثلت أحداث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 محطة للنضال المشترك بين أبناء شعبنا في كل من تونس والجزائر.

أمّا عن موضوع المبادرة نفسه وهو مقاومة كل أشكال التّطبيع مع العدوّ الصهيوني فهو موضوع يزداد تأكّدا وأهميّة مع ازدياد "الهجمة التّطبيعيّة الصهيونيّة" على كل الوطن العربي بلا استثناء بما في ذلك تونس.

ورغم الإعلان الرّسمي عن قطع كل أشكال العلاقات مع الكيان الصهيوني بقرار غلق "مكتب رعاية المصالح" للكيان الصهيوني بتونس في 21 أكتوبر 2000 فإن محاولات التسرّب الصهيوني تواصلت من خلال محاولات تطبيعيّة معلنّة حيناً ومتخفيّة حيناً آخر حيث كانت مسألة التّطبيع حاضرة بقوة في المشروع الشّرق أوسطي الأمريكي أو في المشروع المتوسّطي الفرنسي وهو ما كان موضوعاً لمواقف واضحة للحزب أعلنت في حينها.

كما وجد التّطبيع في بعض الأكاديميين فرصة للتسرّب إلى تونس مثلما كان الأمر مع المؤتمر الجغرافي الدّولي الحادي والثلاثين الذي انعقد في أوت 2008 بتونس بحضور وفد صهيوني وكذلك في انخراط بعض التّونسيين في مشروع علاء الدّين وهو مشروع وقع ضبطه بالتعاون بين اليونسكو ووزارة الخارجيّة الفرنسيّة ووزارة الخارجيّة الصهيونيّة ويهدف إلى تحقيق التّطبيع من بوابة استجداء عطف العرب والمسلمين على "ضحايا محارق هتلر ضدّ اليهود" وقد كان لهذا المشروع المشبوه نشاط بتونس.

أما الصورة الأكثر وضوحا ووقاحة فهي تلك المقاطع المصوّرة التي تناقشتها المواقع الالكترونية لبعض أشباه الفنانين الذين انتقلوا للغناء في حفلات في الأراضي المحتلة والتي يبرز فيها أحد هؤلاء الفنانين وهو يصرخ: "يحي بيبي نتناهو" مما أثار غضبا شديدا في الأوساط الشعبوية وصلت حدّ المطالبة بسحب الجنسية التونسية عن هؤلاء الفنانين.

إنّ كلّ هذه المعطيات وغيرها كانت بلا شك حاضرة عند إطلاق حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي لمبادرته الداعية إلى اعتبار يوم 1 أكتوبر يوما وطنيا لمقاومة التطبيع فليس سعي الصهاينة للتطبيع سوى جزء من مشروعهم القديم المتجدّد بإحكام القبضة على كامل الوطن العربي في إطار خريطتهم القديمة القائمة على بناء دولتهم من النيل إلى الفرات وجعل شمال إفريقيا مجالها الحيوي وهو المشروع الذي يعتبره الحزب مشروعاً معاديا ومرفوضا بشكل قطعيّ ويدعو لمقاومته بكل الأشكال المتاحة على امتداد الساحة العربيّة من المحيط إلى الخليج ليس من باب دعم وإسناد شعبنا الرّازح تحت الاحتلال والتهديد الصهيونيّين في فلسطين وسائر الأرض العربيّة فحسب بل من باب الدّفاع عن النفس حيث أثبت التاريخ والوقائع أنّ تونس ليست بعيدة عن استهداف الأيدي الصهيونيّة الأثمة وأنّ التطبيع ليس في نهاية المطاف سوى ضرب هويّته الحضاريّة وإفقاده كل أشكال المناعة ومقومات النهوض.

لأجل كلّ هذا أطلق حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي هذه المبادرة... مبادرة ليست مجالا للمزايدة أو المناقصة السياسيّة أو الاحتكار أو التوظيف بل هي من صميم التعبير عن إرادة الشعب وروحه الوطنيّة الممانعة والمقاومة لذلك فهي منذ لحظة إطلاقها ملك لمن يتبناها ويدافع عنها ويعمل على تجسيدها وإنجاحها حتّى تصبح تقليدا راسخا وتعبيرا رمزيّا عن التزام حقيقيّ بقضايا الأمّة وطموحاتها في التحرير والوحدة.

الوطن/العدد 154 الصادر بتاريخ 10 سبتمبر 2010

التطبيع مع العدو الصهيوني:

الأشكال متعدّدة والمدخل ... الطمع وضعف النفوس

بقلم: محمد رضا سويسي

لقد تحوّل مشكل التطبيع مع العدو الصهيوني إلى قضية يتصاعد نسق الخوض فيها بتصاعد فعل وحركة المطّبعين من مختلف المواقع المهنيّة والاجتماعيّة والسياسيّة. فبعد التراجع عن الخطوة الرّسميّة في التطبيع بغلق مكتب الاتصال الذي فتحه الكيان الصهيوني "الرعاية مصالحه في تونس!!" والذي أُعتبر خطوة محمودة سجّلت الإيقاف المعلن لأي خطوة تطبيعية رسميّة وبعد ما أحدثته زيارة الصهيوني التونسي الأصل وزير الخارجيّة الصهيوني لتونس في القمّة العالميّة للمعلومات من ردود فعل رافضة لهذه الخطوة رغم ما تبعها من تبريرات بأنّ اللقاء كان دوليّاً ولم يكن بالإمكان رفض هذه الزيّارة وهي تبريرات غير مقنعة باعتبار أن كل بلد يحتفظ بحقه السيادي في قبول أو رفض من يشاء... بعد كل هذا تجاوز الحديث عن التطبيع الأوساط الرّسميّة إلى بعض الهيئات المدنيّة والمهنية وكذلك بعض الشّخصيّات إذ شهدت الأوساط النقابيّة تملّلا من بعض الأطراف نتيجة تعامل المنظمة النقابية مع منظمة فريدريك ايبرت الشريك الأول لاتحاد الشغل في أنشطته الدّراسيّة والتكوينيّة خاصّة بعد أن قامت هذه المنظمة بتوزيع مطويّات تتحدّث فيها عن أهدافها المرتبطة بالعمل على إحلال السلام بما يخدم ما أسّمته السلام في المنطقة والأمن بما في ذلك من "إسرائيل".

كما بلغت هذه الموجة من الفعل وردّ الفعل أقصاها بانعقاد مؤتمر دولي للجغرافيين بتونس كان فيه للوفد الصهيوني حضور لافت لاقى ردود فعل عنيفة في الأوساط الأكاديميّة والشعبيّة على حدّ سواء خاصّة وأنّ الجغرافيا تكتسي أهميّة خاصّة وحساسيّة استثنائيّة في قضية الصراع العربي الصهيوني لعلّ رسم الخرائط ووضع التسميات والحدود عليها هو أوضح وأبسط مظاهر هذه الأهميّة. إلا أنّه وللأسف ما زلنا نسمع عن إصرار بعض الجغرافيين على هذا المسار التّطبيعي تحت غطاء عالميّة وإنسانية البحث العلمي وهو غطاء متهرئ لا يستر العورات لأنّ الأهداف الحقيقيّة من وراء هذا المسار واضح ولا تخفى فيه المصالح الشّخصيّة ومنها المادية البحتة.

المدخل الآخر للتطبيع مع العدو الصهيوني فُتح منذ مدة ليست بعيدة من خلال خطة وضعتها اليونسكو بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية وأجهزة الكيان الصهيوني وهو المسمّى بمشروع علاء الدين لجلب تعاطف العرب والمسلمين مع اليهود في قضية ما يُعرف بالمحارق النازية التي أصبح عدم الاعتراف بها والتعاطف معها عنوانا لمعاداة السامية والتجريم وإلصاق تهمة الإرهاب.

وقد سجّل هذا المشروع نشاطا في تونس في مقر الهيئات الدبلوماسية الفرنسية كما سجّل تفاعل بعض الشخصيات التونسية مع هذا المشروع مثل عفيف لخضر ومحمد حسين فنطر وهو ما كان موضوعا لمقال سابق نشرناه على أعمدة "الوطن".

لكن، ورغم علم الجميع بما يجري خلال فترات زيارة اليهود السنوية إلى جربة من مراسم احتفالية فإن آخر ما كان يمكن أن ينتظره مواطن تونسي هو أن يقف شخص يُعرف بأنه فنان ممثل ومغني ليصرخ بكل ما بحنجرته من قوة "يحيا بيبي ناتنياهو!" وهو ما أثار بمجرد انتشاره على شبكة الفيسبوك حالة من الاشمزاز وردة فعل عنيفة لدى عموم التونسيين الذين سارعوا إلى فتح بوابة تطالب بسحب الجنسية عن المدعو محسن الشريف الذي لم يكن في الحقيقة وحيدا في هذا الحفل بل كان مصحوبا بأخر هو عبد الوهاب الحناشي وكذلك بنور الدين الكحلوي فنان "المزود".

غير مستبعد أن يكون مثل هذا الحفل قد تمّ إحيائه داخل الكيان الصهيوني نفسه لأن محسن الشريف كان يخاطب الحاضرين راجيا أن يلقاهم عند قدومهم للغريبة في "ماي المقبل" كما يقول.

ويقطع النظر عن التفاصيل، فإنّ ما يمكن استنتاجه هو أنّ مسار التطبيع قد بلغ درجة جعلت دعاة التطبيع يجاهرون بلا خوف أو حياء من فعلهم الخياني في حقّ شعبهم العربي في تونس وفي حقّ أمّتهم العربية وفي حقّ قضيتهم الأولى قضية فلسطين حيث يحاصر المهتوف باسمه (نتنياهو) شعبا ويقتله جوعا وهي مجاهرة ما كانت لتحصل لو تمّ وضع حدّ لهذا المسار من انطلاقته الأولى من خلال تفعيل دور كل القوى الوطنية الحية التي نراها تهبّ في كلّ مرّة في مسيرات تعد الألاف مع كل عدوان صهيوني أو استعماري أمريكي على أرض عربية لكنّها سرعان ما تركز إلى

الخمول جاعلة من فعلها الوطني حركة مناسبة كإنما لترفع حرجا أمام العالم وأمام التاريخ لكنها حتما سوف تهتدي إلى أسلوب يضمن لها الاستمرارية والنجاعة .

إنّ القوى الوطنيّة المنتصرة لنهج المقاومة والممانعة مدعوّة إلى توحيد صفوفها على قاعدة بعض المهام الوطنيّة المركزيّة التي تقف مهمّة مقاومة كل أشكال التطبيع مع العدوّ في طليعتها إلى العمل المنظم والمدروس الجامع بين نشر الوعي والمعرفة الضروريين لإدراك مخاطر المشروع الصهيوني على الوطن العربي والأمة والتصديّ بكل الوسائل المتاحة لمثل هذه المسارات التطبيعيّة التي لا تتجاوز دوافعها في غالب الأحيان الدوافع الشخصيّة لبعض ضعاف النفوس اللاهثين وراء المال مهما كان مصدره وهي دوافع يفهمها العدوّ جيّدا ويحسن انتقاء أصحابها فيحوّلهم إلى مشروع طابور خامس بدأ يتوسّع خادم لمصالحه وركابه وهو أمر لم يعد يهمّ فقط الجهلة ومحدودي المعرفة بل أحيانا حتّى بعض الأكاديميين الذين اختاروا بيع أنفسهم في سوق التطبيع الصهيونيّة.

الوطن/ العدد 149 الصادر بتاريخ 6 أوت 2010

إدانة واسعة لـ "مطرب تونسي" نادى بحياة المجرم ناتنياهو

كشفت مقطع من شريط فيديو نشر على الشبكة الاجتماعية الفايس بوك تورط المطرب التونسي محسن الشريف في المناذاة " بحياة رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين ناتنياهو" خلال حفل يبدو انه كان يحييه للجالية اليهودية .

الشريط لم يتعرض إلى توقيت هذا الحفل أو مكانه لكنه بيّن بوضوح استجابة محسن الشريف لدعوة أحد المشاركين في الحفل بالمناذاة بحياة " ناتنياهو" إذ قال هذا المطرب " يحي ناتنياهو " وكررها عدة مرات رافعا قبضته إلى الأعلى.

هذا المقطع تم ترويجه بسرعة بين المشتركين في شبكة الفايس بوك مع تعليقات تدين هذا المطرب لتورطه في هذه الحركة غير المقبولة سياسيا و أخلاقيا و بكافة المعايير ..خاصة أن الشخص الذي نادى بحياته مجرم متورط في عدة جرائم ضد الشعب الفلسطيني .

وتوسعت الحملة ضد محسن الشريف إلى حد المطالبة " بسحب الجنسية التونسية منه".

وشارك في هذه الحملة شبان و صحافيون وكتاب و نقاد أدانوا كلهم هذا المطرب واعتبروا أن ما أقدم عليه خطوة تستدعي التنديد و الشجب .

واعتبر العديد أن ما قام به محسن الشريف تجاوز التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى الانخراط في هذا الكيان و ذلك بالمناذاة بحياة المجرم ناتنياهو و هي سابقة تعتبر الأولى من نوعها .

كما أعتبر عدد من المطربين أن محسن الشريف لا يمثلهم وطلبوا برفع صفة الفنان عنه مذكرين بمواقف الفنانين التونسيين من القضية الفلسطينية و الوقفة الحازمة التي وقفوها قبل نحو سنتين تضامنا مع غزة .

أسامة فرحات كاتب عام النقابة التونسية للمهن الموسيقية:مطالبة السلط بمنع الفنانين من السفر إلى الكيان الصهيوني

أكد أنه ككاتب عام النقابة التونسية للمهن الموسيقية يرفض التطبيع الثقافي والفني مع "إسرائيل" وطلب من السلط المختصة منع أي فنان من السفر إلى "إسرائيل" تطبيقاً لقرارات الجامعة العربية... كما طالب الموسيقيين والفنانين عن المتناع عن هذا السلوك الذي يسيء إلى صورة الفنان التونسي وطالب الشعب أن يقاطع الفنانين الذين ذهبوا ويذهبون إلى "إسرائيل" كموقف شعبي رادع..

حاتم الفيزاني: (كاتب عام مساعد نقابة المهن الموسيقية): محسن الشريف لا يمثل الفنانين التونسيين وندعوه للاعتذار

"لا أستغرب من شخص، كان من التونسيين الأوائل الذين تحولوا إلى الكيان الصهيوني" وأحيوا عدة حفلات في تل أبيب بالذات، أن يهتف بحياة سفاح مثل "ناتنياهو" .. هذا الذي يدعي أنه فنان أعمته الإغراءات المالية التي يقبضها صحبة العديد من الفنانين والتي تصل إلى حدّ علمي إلى 100 ألف دينار عن كل حفل.. والغريب في الأمر أن هؤلاء يتباهون بكونهم كانوا في القدس لإحياء حفلات للفلسطينيين..

إن الهتاف باسم سفاح مثل ناتنياهو يعتبر قمة الخيانة للعديد من المبادئ والمواقف التي عرفت بها تونس،

لقد طفح الكيل بهؤلاء الذين نسوا انتماءهم العروبي والإسلامي وأغرتهم الأمور المادية.. أدعوهم للتراجع والاعتذار عن هذه الإساءة التي مسّت كل التونسيين.

ونحن كنقابة المهن الموسيقية نستنكر هذا التصرف المشين والأحادي الجانب والذي لا يمثل البتة الفنان التونسي الملتزم بالقضية الفلسطينية والتي يعتبرها قضيته بالأساس .. وإلى حين طلب الاعتذار من الشعبين التونسي والفلسطيني نحن نتبرأ من هذا الرجل."

مقداد السهيلي: (مطرب): عمالة واضحة من أجل النقود

هذا التصرف المشين يكشف عن مستوى البعض ممن يدعون التزامهم بالقضية ويتباكون في المناسبات فقط، وهو في الأصل جهل وعمالة واضحة من أجل النقود .. نحن شعب نموت ولا نبيع قيد أنملة مهما كلفنا ذلك. فسياسة الانبطاح و"التلحيس"

هذه لن تدوم ولا تقدّم شيئا لشعب يذبح ويُقتل كل يوم... رجاء أخير أن ترفعوا لقب "الفنان" عن هذا الشخص حتى لا يسيء إلى الباقين ممن جعلوا فلسطين رسالتهم وقضيتهم.

علياء بلعيد:(مطربة):هل يعقل أن نهتف بحياة سقّاح وصورة "محمد الدرة" مازلت أماننا ! ؟

أنا لست ضد اليهود بل ضد النظام الصهيوني، فهل يعقل أن نهتف بحياة سقّاح مثل "ناتياهو" وصورة "محمد الدرة" مازلت أماننا !؟؟...هل يعقل أن نهتف بحياة من يذبح ويقتل إخواننا في فلسطين ولبنان كل يوم.

الموت عندي أهون من أن أنطق بتلك الكلمات فهي قمة الانبطاح والتطبيع حتى لا أقول شيء آخر...الآن لا أستغرب حكاية سمعتها سابقا عن طلب محسن الشريف الشفاء لشارون !!!

لقد سبق وأن حاولوا توريطي في مثل هذه الحفلات المشبوهة وهدّدوني برفع قضية ضدي إذا ما رفضت الغناء في "إسرائيل"، لكن أطلب من الله أن يأخذ صوتي على أن أغني لهم.

نقابة كتاب تونس:الحذر من التعامل مع الجمعيات والمنظمات المشبوهة

دعت في بيان "كل المبدعين في كل المجالات الفنية والثقافية إلى الحيطة والتأني والحذر في التعامل مع جمعيات ومنظمات أجنبية مشبوهة قد تكون غطاء مقنعا لتكريس التطبيع مع العدو الصهيوني"، كما أكدت عزمها التصدي لكل محاولات التطبيع، وحذرت "كل كاتب من مغبة التعامل المباشر وغير المباشر مع هيئات تنظر للتطبيع"، وقالت إنها ستعتبر المتعاملين مع هؤلاء، خارج الإجماع الشعبي والثقافي المناهض لكل أشكال التطبيع وبصفة آلية لا لبس فيها خارج أطر الإبداع وخارج أطر نقابة كتاب تونس

الوطن/ العدد 149 الصادر بتاريخ 6 أوت 2010

على خلفية مناداة "فنان" تونسي بحياة "نتن ياهو"

المشهد الفني بحاجة إلى بوصلة

بقلم صالح عطية

"يحيا نتن ياهو".. كانت تلك عبارة تفوه بها أحد المحسوبين على الساحة الفنية التونسية، عندما صعد على الركب ليغني للجالية اليهودية في تونس في أحد سهراتها التي تقيمها بجرعة سنويا..

لم يحسب هذا "الفنان" (الذي أستكثر عليه حتى مجرد ذكر اسمه في هذه البطاقة) كلماته جيدا، ولم يقرأ حسابا لما بعد الحفل، وكان تصفيق الجالية اليهودية له وهو يردد تلك العبارة مرارا وتكرارا، كافية لكي يستمر في شطحاته غير عابئ بمشاعر الملايين من التونسيين والعرب والمسلمين..

ربما تصور الرجل أنه في حضرة اليهود سيكون أمنا من "مكر" آلات التصوير والصحفيين، وأن لا أحد سيسمع بما قال أو سينتبه إليه أصلا..

ليست هذه حرية رأي، كما يريد أدعياء الحريات أن يوهموننا بذلك، لأن منطق الحرية لا يكون له معنى عندما يتعلق الأمر بالأعداء وأبشع أنواع الاحتلال الذي عرفه العصر الحديث، ممثلا في إسرائيل والحركة الصهيونية التي تثوي خلفها، ونتن ياهو أحد رموزها وعناوينها السياسية والعسكرية البارزة..

ليست لدينا مشكلة مع اليهود كطائفة أو ديانة أو حتى كتجمع إنساني، لكن المشكلة في هذه الحركة الصهيونية الاستعمارية التي تحتل أرضنا الفلسطينية، وتخرب أكناف بيت المقدس والمحيط الدائر من حوله.. المشكلة في هذا السرطان الذي ما انفكت دائرته تتسع وتمتد إلى نحو، يريد أصحابه - بموجبه - تبديل الخرائط وتغيير المعادلات وقلب حقائق التاريخ..

وعندما يقف "فنان" (لا طلع ولا نزل، كما يقول إخوتنا في المشرق)، وينادي بحياة السفاح، رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي، فإن ذلك يتعدى دائرة الاستفزاز إلى مستوى نكء الجروح، التي كان آخرها الحرب الإسرائيلية على غزة، ثم ما سميت بـ

"مجزرة الحرية" التي طالت أسطول السفن التركية التي كانت متوجهة نحو القطاع بغاية فك الحصار الإسرائيلي عنه..

المشكل في "الخزعلات" التي أتاها هذا "الفنان"، ليس فيما تقوه به فحسب، إنما في ثلاثة أمور أساسية ترتبط بالمشهد الفني في تونس :

1 - أن ساحتنا الفنية ليس فيها بوصلة تحدد من يكون فنانا، ومن يستحق أن يصعد إلى هذا الركح أو ذلك..

2 - أن ثمة فوضى تنظيمية في المشهد الفني تجعل البعض من أشباه الأصوات تتسلل إلى بيوتنا ومهرجاناتنا وحفلاتنا من دون استئذان..

3 - أن الساحة الفنية بحاجة إلى نقابة وطنية قوية تمحص الأصوات المنتشرة، وتتمتع بصلاحيات إسناد البطاقة المهنية، وتكون لها اليد الطولى لطرد من تخول له نفسه الخروج عن الإجماع الوطني، فيما يتعلق بقضايا من نوع المسألة الفلسطينية، التي لا يختلف بشأنها الرأي العام الوطني عن الحكومة والمؤسسات الإعلامية والأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها ومرجعياتها..

الغريب في الأمر، أن فنانيين غربيين يأتون إلى بلادنا خلال المهرجانات الصيفية ويحرصون على تقديم ألوان من "الفن الملتزم" الذي يتغنى بقضايا سياسية واجتماعية وإنسانية، وبعضهم لا يتردد في التعبير عن انحيازه للقضية الفلسطينية وللقضايا العادلة في العالم..

ربما بالغ البعض عندما طالبوا بسحب الجنسية التونسية من هذا الفنان، لأن الجنسية لا تعطى للون أو الدين أو العرق، لكن المطلب الذي من الضروري أن تلفت حوله الساحة الفنية والثقافية والإعلامية التونسية برمتها، هو شطب اسم هذا "الفنان" من قائمة الفنانين التونسيين، حتى لا تتكرر مثل هذه "الشطحات" على أرضنا وبين

ظهرانينا

الوطن/ العدد 149 الصادر بتاريخ 6 أوت 2010

نحن نطبع... مع الكيان الصهيوني.. !!

بقلم : احمد بن حمدان

أعدت الفيديوهات المنتشرة منذ مدة على "الفايسبوك" والتي يظهر فيها أربعة من أشباه الفنانين ممن يحملون الجنسية التونسية ويتمعشون من المال العام المقدم في شكل دعم من وزارة الثقافة التونسية قضية التطبيع إلى السطح خاصة مع الاستياء الشعبي الذي برز على صفحات "الفايسبوك" وكعادة سلوكنا العربي فان ردود الأفعال لم تتجاوز التعبير العاطفي الظرفي والدعوات المستقبلة عن أي فعل في الواقع باستثناء قضية رفعت أمام محاكمنا ولا اعلم بصراحة ما بت في شأنها إذ يبدو أن إعلامنا لم يستسغ فكرتها فغيبها.

ولطالما أثرنا نحن الشباب الديمقراطي الوحدوي في المنتديات والملتقيات وغيره قضية التطبيع والتعامل مع الصهاينة ولطالما واجهنا انتقادات من قبيل أن إثارة هذه القضايا البائدة ليست إلا محاولة للالتفاف على مشاغل شعبنا وإهائه بما ينسبه مطالبه الأساسية كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية ولكننا كنا نعلم إن هذه الانتقادات ليست إلا ترجمة لحالات العجز والخمول والهوان التي أصبحت تعيشها فئات واسعة من نخبتنا الوطنية خاصة عندما نشاهد احدهم يلتمس الأعدار لفتح باب العلاقات مع الكيان الزائل -لا محالة- في صورة راقية من صور خيانة الوطن وشهدهائه والتتكّر لانتماء شعبنا العربي المسلم وقضاياه المركزية.

وإذا كنا نحن نناهض التطبيع ونرفضه شكلا ومضمونا وندين كل السياسات التي تقود إليه فهذا يوجب علينا ويلزمننا بأن نحدد ماهية هذا التطبيع الذي نرفضه ونضبط مدخله وأطرافه الفاعلة حتى نميز بينه وبين التفاعل الايجابي مع ثقافات الآخر الذي يختلف عنا.

إن كل قول أو فعل يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إلغاء حالة العداء مع الكيان الصهيوني أو الاعتراف به وإعطائه الحق باغتصابه للأراضي العربية وإنهاء

صراعنا معه – الذي هو صراع وجود لا صراع حدود- وإلغاء الحق التاريخي للأمة العربية في فلسطين والأراضي المحتلة وجب اعتباره مظهرا من مظاهر التطبيع. وعلى هذا فإن عقد الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني العدوانى هو تطبيع للعلاقة معه واعتبار احتلاله لفلسطين أمرا "طبيعيا" ومشروعا خلافا للحق التاريخى العربى ولقيم القومية والإنسانية. من هنا فان العلاقات بأنواعها وبمختلف درجاتها مع الكيان الصهيونى بالنسبة لنا كشباب ديمقراطى وحدوى وجب أن تكون مرفوضة من الأصل لأنها تناقض مشروع المقاومة الذى نؤمن به فى مواجهة الاستخراب الأجنبى والغز والثقافى لأرضنا وهويتنا العربية ومساندة قوى التحرر والقضايا العادلة على وجه البسيطة ومقاومة استغلال رأس المال للإنسان ومقاومة الاستبداد والتجزئة ومن هذا المنطلق فنحن نقاوم الصهيونية كوطنيين نؤمن بأن الولاء لتونس ولاء للأمة العربية وقضاياها ولسنا ممن يتاجرون بالأمم الشعوب العربية وجروحها عندما تفرغ جعبة سلطنا السياسية المعروضة للتسويق والبيع.

كما تناقض مسارنا نحو ترسيخ ثقافة عربية ممانعة تترجم فى أدق تفاصيل حياتنا اليومية من تعريب معاملاتنا إلى الوقوف أمام الحملات التغريبية الإعلامية والدعائية التى تهدف إلى ضرب هويتنا ومن ثم اختراق كياننا كأمة عربية واحدة يجمعها تاريخ مشترك ومصير واحد مما يسهل وييسط الطريق أمام بعض المنبئين من أبناء أمتنا والذين يتسارعون للتنازل عن حق الشعب العربى ويطمحون لكسر الحاجز النفسى فى تعاملنا مع الآخر المغتصب لأرضنا العربية فى فلسطين مما أوصلنا من مرحلة اللاءات الثلاث فى الستينات من القرن الماضى فى فترة البطل جمال عبد الناصر – لا صلح لا اعتراف لا تفاوض- إلى مرحلة التفاوض والاعتراف والاستسلام المهين مع بداية مرحلة السادات.

التطبيع مع الكيان الصهيونى يتخذ أشكالا عديدة تتجاوز السياسى وهو ظاهر ومعلوم إلى التطبيع الاقتصادى والثقافى والأكاديمى. فلا احد يمكنه اليوم إنكار الدور الداعم

للكيان الصهيوني والذي تقوم به فروع الشركات العابرة للقوميات في أي قطر من أقطارنا العربية، دور أقوى أحياناً من دور سفارات بعض الدول في الضغط على حكوماتنا اقتصادياً وتمير أفكار ومشاريع التطبيع الثقافية والحضارية المتعارضة مع قيم حضارتنا العربية الإسلامية مما يجعل الأقطار بدراية أو بدونها في تبعية مذلة لأعدائنا ويفرض علينا مزيد فتح الحدود وتحرير الأسواق والأسعار وهو ما ينعكس سلبياً على المقدرة الشرائية للفرد العربي وحرية في امتلاك قراره والدفاع عن مجتمعه أمام الاختراقات الخارجية عامة والصهيونية بصورة خاصة.

ومع تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق وتراجع أدوار الرقابة الاقتصادية وتقدم القطاع الخاص لقيادة الأنشطة التجارية فإن أقطارنا باتت أكثر انفتاحاً وعرضة لموجات التطبيع الاقتصادي وتغلغل النفوذ القوي للشركات الصهيونية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة والنظرة في الكم الهائل من السلع والماركات التي تملأ أسواق الدول العربية المراقبة وغير المراقبة وهي في أغلبها سلع مستوردة قد يكتشف أن التطبيع الاقتصادي دخل كل البيوت ولومن مداخل غير رسمية.

ولسائل أن يسأل بكل براءة لم هذا الحضور الكبير والمسيطر لماركات عالمية بعينها في أسواقنا الموازية كماركات السجائر والمشروبات والألبسة؟؟؟ ولم هذه السيطرة المطلقة للأفلام الأمريكية في قنواتنا العربية؟؟؟.

إن شركة "فيليب موريس" للتبغ -بغض النظر عن جودة النوعية المخصصة للوطن العربي- والتي تنتج عديد الماركات العالمية في أكثر من بلد "مارلبورو، كنت، لارك، ميريت، جولد كوست، كارلتون وإل إم" تتبرع ب12 في المائة من مبيعاتها سنوياً إلى الكيان الصهيوني وبدون الدخول في تفاصيل حسابية سنجد أننا العرب نساهم مساهمة ليست بالهينة في تسليح الكيان ودعم استقوائه وتغولته واستمراره في التخريب المادي والمعنوي خاصة وأن العديد من التقارير تثبت أن التجارة الموازية

تمثل نصيب الأسد من نسب التعامل بين الكيان وأقطار المغرب العربي مثلا. الأمر واقعي وحقيقي ولا داعي للاختباء وراء الشعارات أو التلحف برداء المقاوم والممانع ونحن وأنا من ضمنكم وبكل صراحة نساهم ولومن باب الإكراه أو الجهل في تسهيل مهمة التغلغل الصهيوني في حياتنا خاصة إذا اتفقنا أن المطيع هو كل شخص طبيعي أو اعتيادي يسهم من خلال قول أو فعل أو إقرار بشكل مباشر أو غير مباشر في إزالة حالة العداء مع الكيان الصهيوني أوفي الاعتقاد بإمكانية التعايش معه أو يفضي إلى منفعة مباشرة أو غير مباشرة له. ويندرج ذلك على كل من يقيم أو يتوسط إقامة علاقة مهما كبرت أو صغرت مع أي فرد أو جهة اعتبارية صهيونية. إن دولة "إسرائيل" ليست إلا واجهة من واجهات عمل الحركة الصهيونية مثلها مثل الهياكل الدولية والمحلية التي تعمل على مزيد تفعيل تقنيات وأساليب اقتصاد السوق وثبتت بذلك مصلحة الشركات العابرة للقوميات والتي لا تتراجع واحدة منها عن التبرع لفائدة الكيان الصهيوني لذا فان مبادرة كالتى أطلقها الاتحاد الديمقراطي الودودي بإقرار يوم 1 أكتوبر من كل سنة يوما وطنيا لمقاومة التطبيع وجب أن لا تنحصر في المطالبة بقطع العلاقات السياسية مع الكيان الصهيوني ومقاطعة المنتجات الصهيونى-أمريكية بل يمكن أن تتجاوز ذلك إلى اعتبار أن نظام اقتصاد السوق وسياسات العولمة الرأسمالية تمثل هي الأخرى جزءا من فلسفة الحركة الصهيونية وأساليب عملها مما يوجب القطع معها ومقاومتها.

الوطن/ العدد155 الصادر بتاريخ 17 أوت 2010

جامعيون وأكاديميون تونسيون:

التطبيع العلمي مع الكيان الصهيوني مرفوض... و الحريّات الأكاديميّة لا تسوّغ التورط في اختيارات تنافي جوهر البحث العلمي

إعداد: نورالدين المباركي ومحمد رضا السويسي

في كتابه " الشرق الأوسط الجديد" قال رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز: " إن القوة في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات ."

هذه الجملة تُعد تلخيصا مكثفا للإستراتيجية الصهيونية في اختراق الأُمّة من بوابة الجامعات و الكليات ومراكز البحوث و الدراسات. وهي بوابة يدرك الكيان الصهيوني خطورتها و آثارها المستقبلية على ثقافة ووحدة الأُمّة. لذلك يرصد لها الأموال الطائلة ويبحث عن المداخل لها من خلال الأكاديميين و الجامعيين والملتقيات و الندوات "العلمية" وغيرها.

أغلب الأكاديميين و الجامعيين في الوطن العربي و في تونس كانوا دائما واجهة متينة في التصدي لمحاولات الاختراق هذه وكشفوا من خلال البحوث والدراسات والكتب وعديد الفعاليات الأخرى أهداف الكيان الصهيوني و مخططاته والمسارب التي يحاول التسرب منها. لكن في المقابل نجح هذا الكيان في إيجاد موقع له بين عدد من الجامعيين أصبحوا أدواته في اختراق الجامعات و الكليات من خلال المشاركة في الملتقيات "العلمية" و الندوات "الحضارية" وغير ذلك من اليافطات التي تحاول التغطية على الحقيقة التي هي التطبيع الأكاديمي و العلمي .

في تونس وبالرغم من قوة الموقف من الكيان الصهيوني والتطبيع معه على جميع الأصعدة فإن ذلك لم يمنع من "سقوط" بعض الجامعيين في بؤرة التطبيع الأكاديمي

والدفاع عن ذلك بـ"شعارات" مفككة و"مواقف" غير مؤسسة لا ترتقي إلى مستوى وجهة النظر الأكاديمية في التعامل مع موقف ما.

وبرز ذلك على وجه الخصوص خلال الجدل الذي أثير حول التنسيق بين بعض المؤرخين من كلية الآداب بمنوبة وبعض الباحثين الصهاينة من جامعة تل أبيب وبعض الجامعات الفرنسية منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وحول احتضان تونس المؤتمر الجغرافي الدولي (12-15 أوت 2008) الذي حضره وفد من الكيان الصهيوني شارك في جميع فعالياته وجلساته العلمية و الجدل حول اتحاد الجامعات المتوسطة الذي يضم بالإضافة إلى عدد من الجامعات الأوروبية، جامعات عربية في كل من مصر، سورية وبعض دول المغرب العربي منها تونس ، بالإضافة إلى جامعات صهيونية.والجدل الذي أثير مؤخرا على خلفية مشاركة الجامعي عدنان منصر في ملتقى حضره أكاديميون صهاينة.

نعتقد أن أية علاقات مهما كان شكلها ونوعها مع الكيان الصهيوني هو تطبيع معه وخطوة ستتبعها بالضرورة (والتجربة المصرية في هذا الصدد مهمة) خطوات تهدف إلى حصر القضية الفلسطينية في إطار ضيق، فيما تتوسع العلاقات مع الكيان الصهيوني على كل المستويات.لذلك فإن كشف مخاطر التطبيع الأكاديمي و العلمي مع الكيان الصهيوني وخاصة آثاره المستقبلية يبقى مهمة ذات أهمية في الوقت الراهن.

في هذا الملف يدلي عدد من الجامعيين و الأكاديميين التونسيين بوجهة نظرهم حول التطبيع الأكاديمي والعلمي.

الأستاذ محمد الشيباني (أستاذ الآداب العربيّة بكلية الآداب بصفافس):

الحرية الأكاديمية تقوم على عدم التعامل مع من تلطخت أقدامهم بترويج ثقافة الموت والتشريد وهدم البيوت

لا بدّ من الإشارة إلى تعدّد مسألة التطبيع من حيث تنوّع المداخل لمباشرتها (سياسية ، عقائدية ، تاريخية، اجتماعية،،،(وتعدّد أنواعه)ثقافي، اقتصادي، سياسي،،،) ، وكيفيات تحقّقه (بصفة فردية أو جماعية مؤسساتية، عن طريق النخب أو السلطة السياسيّة أو عن طريق الجماهير، بصفة مباشرة :وهنا يجدر الحديث عن تبنّ مطلق للتوجّهات الصهيونية وتصديق على منطلقاته الايديولوجية و ممارستها التاريخية .او بصفة غير مباشرة عبر قنوات ووسائل قد نعلمها وقد نجهلها ولكننا في نهاية المطاف نقيم علاقة مع هذا الكيان (وغاياته)براغماتية ضيقة، او في سياق مشروع متكامل في تصوّراته وألياته).

بالنسبة الى الواقع الجامعي في بلادنا من الأكيد أنّ مانعلم به على الأقل هي حالات لها مواقف سياسية واضحة وتوجّهات بحثية محدّدة تدعم العلاقات بأنواعها مع المؤسسات السياسية والثقافية الجامعية الصهيونية.وهي مواقف لا يتردّد الكثير من أصحابها في الإعلان عنها وتبريرها بمسمّيات مختلفة أو التهوين من تبعات الانخراط فيها.

و من جهة أخرى ثمة من الزملاء من أدين بالتطبيع مع الكيان الصهيوني والحال أنّه وجد نفسه من غير قصد منه –واعتبر هنا أنّ المواقف السابقة لهؤلاء من القضية الفلسطينية و حسن نواياهم ثمّ توضيح مواقفهم يشفع لهؤلاء-مشاركا في ملتقى او مساهما ببحث علمي في مجلة أو منتميا لفريق بحث تخفى عنه –بحكم نجاح الطرف الصهيوني في تدبير تغلغله في الفضاءات العلمية -أهدافه و مصادر تمويله

وارتباطاته بمجموعات الضغط الصهيونية العالمية.

وهنا يجدر التفكير في التنسيق بين لجان المقاطعة والعارفين بشبكات الدعاية الصهيونية وسماستها العرب ومن الغرب لإيجاد آلية لرصد هذه الدوائر وفضح أنشطتهاو "الإنداز المبكر " المنبّه الى برامجها .وفضلا عن هذا ينبغي إعداد قائمة سوداء بأسماء رموز الدعاية الصهيونية وفضاءاتها العلمية والثقافية ،وهذه مهمة ليست هينة شأنها في ذلك شأن إعداد قائمة المنتوجات الاستهلاكية المصنعة من الشركات ذات الانتماءات الصهيونية، لأنّ التطبيع الاكاديمي يبدأ من اقتناء وسائل البحث (من القلم والحاسوب الخ) وصولا إلى الكتابة والمشاركة في الفضاءات العلمية مرورا بتبادل الزيارات والوفود وتوظيف نتائج البحوث والترويج لها.

ينبغي أن نؤكد أنّ البحث العلمي عموما نفهمه في صلة بوظيفته الأكاديمية والثقافية الحضاريّة وتحديدًا كما ينصّ على ذلك القانون الخاص بالتعليم العالي لسنة 1989: " دعم التكامل المغربي والتضامن العربي الاسلامي والتفاعل مع الثقافات العالمية " بما يعني صيانة مقوّمات الهوية المنفتحة ودعمها .وبما يعني الانخراط في احترام الاختيارات و الثوابت الوطنية والقومية.

إنّ المناداة بضرورة ترسيخ الحريات الأكاديمية لا يسوّغ التورّط في اختبارات تنافي جوهر البحث العلمي الأصيل الذي من أخلاقياته وأهدافه نشر ثقافة القيم الإنسانية واحترام الحقوق الإنسانية الأساسية ومناهضة سياسة العنصرية والتشجيع على إقامة جدران الحقد والكراهية العازلة .زد على هذا تقوم الحرية الاكاديمية على واجب عدم التعامل مع من تلطّخت اقلامهم بترويج ثقافة الموت والتشريد وهدم البيوت و إدانة من وظّفوا بحوثهم لخدمة المطامع العسكرية الاستعمارية الإستيطانية،

و التشهير بمن يتباهون بالتشريد ويمنعون اللاجئين من حقهم في العودة.

وفي الجامعات الغربية اليوم ترتفع الكثير من الأصوات لدعم هذا التوجّه ، وهي تطالب بصدّ اللوبيات التي تمنع الكشف العلمي عن مأساة الشعب الفلسطيني وتحاصر الجامعات الفلسطينية وتقلل من فرص الترقية العلميّة للفلسطينيين وتطلق الفزاعات في كلّ مرّة لتشتكي من معاداة السامية ومن المحرقة النازية إلخ...

الجامعة بحاجة اليوم الى أن تستعيد دورها الحقيقي باعتبارها الخزان الذي يزود المجتمع بالقيم ويوطنه على احترام سيادته وتاريخه. والجامعي مطالب اليوم أكثر ممّا مضى بتجسيم شعار التضامن مع نفسه من خلال دعم قضيتّه الأمّ.

الأستاذ عبد الحميد الفهري (أستاذ التاريخ بكلية الآداب بصفاقس وكاتب عام نقابة الأساتذة بالكلية):

أغلب الجامعيين ما زالوا ملزمين بمواقف وطنية و نقابية قومية تعتبر أن كلّ تطبيع مع الصهاينة يرفع الحرج عن قوى الطغيان في استباحة حرية شعبنا في فلسطين

ما زالت مسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني تشكل مادة نقاش بين المثقفين كمحور لا يخلو من الجدية والخطورة في أن. وتتخذ هذه المسألة أبعادا أخرى عندما تهم الجامعيين بالذات. ويجدر التساؤل في هذا الصدد عن أسباب تركيز الأضواء على الجامعيين بالذات؟ فالمسألة تهم كافة الشرائح المحسوبة على النخبة من فنانين وكتاب ومبدعين وباحثين في سائر العلوم الصحيحة والإنسانية. فالمورطون في نهج الدعوة للتطبيع يختزلون كلّ هذه الأصناف ولا نستثن أحدا.

أمّا الجامعيون فهم منقسمين على صورة انقسام الوطن والنخبة والعرب عموما. منهم من يرى أن المقاطعة موقف متطرف ومتكلس، ومنهم من يرى أن دوافع مقاطعة

الصهاينة لا زالت قائمة بكل أسبابها ومسبباتها. لكن الدهاء يتأتى من زمرة من بين أولئك الذين يتقنون الدخول من النافذة ، المعتمدين على رؤى تعتبر أن الجامعيين في مستوى البحث العلمي والإنتاج الأكاديمي غير معنيين بمواقف السياسة والسياسيين وبالتالي هم غير ملزمين بما يفرزه الاجتهاد الايديولوجي. ولا نذيع سرًا إذا قلنا أن لهؤلاء صلات بذوات من الصهاينة في أوروبا وفي داخل الكيان الصهيوني بالذات. لكن من جهة ثانية نعلم أيضا أن الأغلبية الساحقة من الجامعيين ما زالوا ملزمين بمواقف وطنية و نقابية وأخرى قومية تعتبر أن كلّ تطبيع مع الصهاينة في أي مستوى يرفع الحرج عن قوى الطغيان في استباحة حرية شعبنا في فلسطين. ونحن نتساءل هل أصاب الصم والعمى والبكم الأكاديميين في الأراضي المحتلة أيام استباح الصهاينة الدم العربي ويوم مزق جيشهم الأهالي العزل إربا ونُشر دمهم على أرضهم الزكية. هل استنكروا الجرائم ونددوا بالنازيين الجدد حتى تطّبع معهم؟

الدكتور الهادي المثلوثي:

التطبيع اعتداء على الإرادة الوطنية والقومية وتحذّر سافر لحقوق الإنسان في مقاومة قوى الشر والاستعمار

إن من انخرط في التطبيع لن يخرج منه وإن استعاد وعيه وإرادته لأن من خان متعمدا وطامعا لن تقبل منه توبة ولا تحق به الشفقة. فما توشحوا به من أوسمة ذل ستظل تلتف حول أعناقهم إلى أن تقطع لهائهم وتحشرهم في مركز المنبوذين. سيكفون بصرهم بعدما عمت بصيرتهم وستصم آذانهم بعدما وسوس فيها خناس بني صهيون ولن يرفعوا رؤوسهم ولا هاماتهم أمام بني وطنهم من زملائهم وطلبتهم، اللهم إذا بلغت بهم الجرأة مستوى أبي رغال في خيانة قومه لمصلحته الخاصة أو

المالكي وزمرته التي داست مجد العراق وجلست على أنقاضه تشرعن تطبيع الاحتلال واستدامته.

والحقيقة التي لا بد من ذكرها أن النجاح الوحيد الذي حققته زمرة التطبيع الجغرافي هو القدرة على مخادعة الكثير من الجغرافيين من خلال التعقيم الإعلامي حول المؤتمر والمشاركين فيه والدليل ما صرح به بعض المشاركين عندما سئلوا صحفياً عن موقفهم من مشاركة الوفد الصهيوني حيث كرر جميعهم أنهم لم يكونوا على علم بحضور الوفد الإسرائيلي. فهل بلغ المضي في التطبيع وإنجازه درجة الإيقاع والتغريب بالجغرافيين لإحضارهم ووضعهم أمام الأمر الواقع أي "التطبيع عنوة" حيث تورط بعض الجغرافيين بوقوعهم في مصيدة التطبيع مع العلم أننا قد نبهنا واستشرنا واستفتينا العديد من الجغرافيين حول كيفية القطع مع الجغرافيين الصهاينة وسد منافذ التطبيع أمامهم لأن الجغرافيا ليست علماً محايداً ومن يدعي غير ذلك فهو إما جاهل بدور علم الجغرافيا أو مناقق آفاق منبث الأصول. وعليه فإن الذين شاركوا وحضروا من أجل الجغرافيا وقصدهم الاستفادة العلمية والمعرفية فهم أخطر من الذين كسروا على أنيابهم واستخدموا كل مخالبتهم ليكونوا أشد رعاة لمحافل ومناير التطبيع. أما الذين غرر بهم أو هددوا بتعطيل مصالحهم وملفاتهم العلمية فهم معذورين لسببين الأول لأنهم قليلو التجربة والقضية تتعلق بمستقبلهم العلمي لأن الوصاية أو بالأحرى الاستبداد الأكاديمي لازال سلاح ضغط بيد البعض من إقطاعيي الحوزة الأكاديمية الذين يمسكون بملف الإشراف والترقيات العلمية، والسبب الثاني لأن من نصبوا أنفسهم قذوة في الحياض العلمي والدفاع عن الجغرافيا يمتلكون من أساليب المراوغة والتبرير أكثر مما يمتلكه أي صهيوني مندرس. وهم بلا شك كانوا السبب في زج جمعية الجغرافيين التونسيين في معركة خاسرة وحولوها إلى مطية للتطبيع مع صهاينة الاتحاد الجغرافي الدولي صنيعة

الاستعمار وأداته والدليل ليس ماضي الاتحاد وتاريخه الحافل بالمواقف العنصرية فقط وإنما مؤتمره الإقليمي القادم 2010 الذي سيعقد بتل أبيب دعماً لجغرافي الأرض الموعودة و"إسرائيل" الكبرى وتكريماً للجغرافيين المطبوعين وتكديلاً بالشعب الفلسطيني الذي اغتصبت جغرافيته وانتزعت أرضه ولازالت تسفك دماؤه.

وحتى يجد المطبوعون مبرراً ولا يصيبهم حرجاً عليهم التأسى بأن الحياد العلمي الذي يدعون ببيح الانبطاح والتعلم من جغرافية حكماء صهيون، وعليهم أيضاً الاستعداد لتحمل تبعات انخراطهم في خدمة أعداء الإنسانية والتتكور لحقوق شعبيهم بخروجهم عن الإجماع الوطني والقومي على رفض التطبيع ومقاومته. والخروج عن هذا الإجماع يستحق المحاسبة والتشهير والعزل سيما أن التطبيع قد أصبح داء معدياً ولا مفر من تطهير الأوساط السياسية والثقافية والعلمية منه .

ومن يمد يده إلى الكيان الصهيوني ويطبّع معه راغباً أو مضطراً فهو بكل المقاييس ليس منا بل اختار بكل إصرار أن يكون خادماً للأعداء وأن يفتح لهم طريق التطبيع ويمكنهم من اختراق النشاط الثقافي والعلمي في بلادنا التي استباحها العدو ونفذ فيها جريمته النكراء في مخيم حمام الشط للاجئين حيث اختلط دم الشهداء التونسيين بدم الشهداء الفلسطينيين كما تسللت عصاباته الدموية إلى أرض تونس منتهكة سيادتها واغتالت المناضل والقائد الفلسطيني أبي جهاد. رغم هذه الجرائم المفزوعة ضد أشقائنا وضد بلادنا لم تخجل زمرة التطبيع ولم تتأخر في احتضان الوفد الجغرافي الصهيوني وتكريمه بالحضور غير عابئة بمواقف الأغلبية الساحقة من الجغرافيين التونسيين والعرب وبمواقف المجتمع المدني والقوى النقابية والسياسية الراضية للتطبيع. أليس في هذا الإصرار على التطبيع اعتداء على الإرادة الوطنية والقومية وتحذّر سافر لحقوق الإنسان في مقاومة قوى الشر والاستعمار؟.

ملاحظة (النص من مقال للدكتور الهادي المثلوثي تحت عنوان "التطبيع جريمة ولا بد من محاكمة شعبية للمطبعين" بتونس نشر بتاريخ 2 فيفري 2009 في مدونة المرصد الجامعي لمناهضة التطبيع الأكاديمي)

الأستاذ ماجد البرهومي: (محامي و مدرس بالجامعة التونسية في اختصاص القانون):

"الإسرائيليون " يرغبون في حضور الملتقيات لتحسين صورتهم أمام العالم و التسويق لوجه جديد لكيانهم

بداية يجب أن نوضح أننا نميز بين اليهودية و الصهيونية حتى لا يفهمنا البعض خطأ و نفتخر بأن تونس أنجبت مناضلا كبيرا في حجم اليهودي التونسي جورج عدة الذي ستبقي مواقفه المشرفة من القضية الفلسطينية إكليل مجد على روحه الطاهرة. كما ندرك جيدا أن هناك من اليهود عبر العالم من يساندون القضية الفلسطينية أكثر من كثير من الفلسطينيين و العرب ممن باعوا القضية و تخلوا عن النضال في سبيل مصالح آنية و الأمثلة عديدة في هذا المجال و لا فائدة من ذكر الأسماء. كما تجب الإشارة إلى أن "إسرائيل" و صلت في عنصريتها و عنجهيتها إلى الحد الذي أثار كثيرا من اليهود في أوروبا و الولايات المتحدة غير الحاملين للفكر الصهيوني ضدها من أمثال القاضي غولدستون.

لذلك و أمام هذا الصلف "الإسرائيلي" و الإستهتار بالحقوق العربية و الإعتداءات المتكررة على المقدسات الإسلامية و المسيحية و المجازر البشعة التي ارتكبتها الكيان الغاصب في لبنان و قطاع غزة المحاصر في السنوات الأخيرة حيث ازدادت و حشيتها بشكل ملحوظ فإننا كأكاديميين و باحثين جامعيين نرفض جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

فالجامعة التونسية العريقة و التي نفخر جميعا بالإنتماء إليها لم تتخرط و الحمد لله في أي شكل من أشكال التطبيع و التواصل مع أي من الجامعات "الإسرائيلية" كما فعلت بعض الجامعات في دول عربية أخرى و هو وسام شرف لهذه الجامعة التي أنجبت الكثير من النخب الطلائعية التي كان لها شأن في بلادنا و في عدد من بلدان العالم و من ذلك العالم بوكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" محمد الأوسط العياري.

إلا أننا للأسف نسجل من حين لآخر بعض الممارسات الفردية من أكاديميين تونسيين يحملون جنسية هذا البلد و نشؤوا فيه و ترعرعوا بين ربوعه و نهلوا من ثقافته لا يتورعون عن الإتصال بنظراء لهم من حملة الفكر الصهيوني سواء من حاملين للجنسية الإسرائيلية أو لجنسيات أخرى أوروبية و أمريكية على وجه الخصوص بتعلة الإستفادة من خبراتهم و تبادل التجارب و تطوير المعارف. وهي تعلات واهية و كلمة حق يراد بها باطل. لأن هناك من الأكاديميين من غير الصهاينة بالجامعات الغربية من بالإمكان الإستفادة من مخزونهم المعرفي الهائل دون الإنخراط في التطبيع المجاني مع عنصرين و جب عزلهم لعدم قابليتهم للعيش المشترك مع الآخر و الإعتراف بحقه في الوجود.

و عادة ما يكون التطبيع من خلال حضور ملتقيات و ندوات و مؤتمرات تنظم تحت عناوين براقية و تحت غطاء المتوسط أو ما يعرف بمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بحسب تسمية الخارجية الأمريكية للمنطقة العربية يحضرها تونسيون و عرب تتم دعوتهم إلى جانب صهاينة من جامعات "إسرائيلية" عرف عنها عداؤها لمحيطها العربي من خلال الأفكار الهدامة التي تدرسها لطلبتها و التي ترفض التعايش مع الآخر و تحقر من شأن الحضارة العربية الإسلامية و تضع في أذهان طلبتها اليهود أنهم أرقى أنواع الجنس البشري. ويلتقي التونسيون و العرب بهؤلاء و يجلسون معهم جنباً إلى جنب و يناقشون معهم مواضيع تهم مسائل أكاديمية و تنشأ في الأثناء

صداقات ويتقرب الحاضرون من بعضهم البعض و يتم الإتفاق على اللقاء في ندوات و مؤتمرات مماثلة.

و يرغب "الإسرائيليون" أكثر من غيرهم في حضور مثل هكذا ملتقيات لتحسين صورتهم أمام العالم و التسويق لوجه جديد لكيانهم على أنه واحة للعلم و المعرفة مقبول و معترف به في محيطه الإقليمي و غير منبوذ و أن جرائمه مباحة و مشروعة و تدخل في خاتمة الدفاع عن النفس ما دام الجامعيون العرب يحضرون مع جامعبيه جنباً إلى جنب و لا يترعون عن ربط الصداقات على مرأى و مسمع من النخب العالمية التي لا يمكن أن تدافع عن قضايانا و تكون ملكية أكثر من الملك.

جامعيونا إذن مطالبون إما بمقاطعة مثل هكذا ملتقيات و عدم التورط مع هؤلاء في تطبيع مجاني و هذا أضعف الإيمان. و إما الحضور للتصدي لأكاذيب الصهاينة و مقارنة الحجة بالحجة معهم و فضح عنصريتهم أمام مثقفي العالم في مثل هكذا محافل أسوة برئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان و حادثته الشهيرة في دافوس من منطلق عدم ترك الكراسي شاغرة. أما الحضور السلبي الذي لا يقدم و لا يؤخر و الذي يلتزم صاحبه الصمت و لا يرد على أكاذيب الصهاينة بشأن قضايانا العربية مثلما حصل مع الأستاذ الجامعي عدنان منصر حينما حضر ملتقى في برلين سنة 2007 تهجم فيه صهيوني يدعي مارك هيلر على العرب دون أن يحرك أستاذنا ساكنا، فإننا لا نقبل به بأي حال من الأحوال و نسنفه في خاتمة التطبيع الأكاديمي خاصة و أن أستاذنا ترأس جلسة فيها صهيونية ساوت بين جرائم دولتها البيئية بحق لبنان خلال حرب صانفة 2006 و بين بضع شجيرات أسقطتها صواريخ كاتيوشا المقاومة اللبنانية داخل الأراضي العربية المحتلة سنة 1948 و لم يتدخل لدحض أكاذيبها.

نحن إذن ضدّ الحضور السلبي في مثل هكذا ملتقيات لأننا نملك من أسباب العلم و المعرفة الشيء الكثير و بإمكاننا مقارعة الصهاينة بما في ذلك متفقيهم بكل ثقة في النفس لأننا أصحاب قضية عادلة و هي حقيقة يدركونها هم في قرارة أنفسهم كما حلفاؤهم من الأمريكيين و الأوروبيين و لا نخشى في الحق لومة لائم. فإن قبل بنا حلفاؤهم الأوروبيون و الأمريكيان كما نحن و استمعوا لأرائنا و احترموا كونا شاكرين و إن لم يقبلوا بنا و لم ينصتوا لهذه الآراء و رفضوا فحينها لن يشرفنا الجلوس إليهم ما داموا لا يتقبلون العيش مع الآخر.

أما أن ندهنهم بالتزام الصمت على الأكاذيب التي يقومون بترويجها حتى يرضوا عنا لتحقيق مآرب سياسية و تسجيل نقاط على خصوم سياسيين ننتقد سلوكهم المتزلف للأمريكان باستمرار ثم نأتي بأفضع منه فهذا أمر غير مقبول وهو دون مكابرة تطبيع أكاديمي شئنا أم أبينا ووجب لمن قام به الإعتذار عنه و عدم العودة إليه مجدداً.

الأستاذ الحبيب الجموسي (مدير قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – صفاقس):

التطبيع الأكاديمي مع الأوساط الصهيونية مسألة سياسية لا علاقة لها بالبحث العلمي الأكاديمي الذي له ثوابته

هناك أمر أساسي وهو أنه بقدر ما يجب التحري في اتهام الأكاديميين في تونس بهذه القضية التي تنفستى وهي قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني بقدر ما يجب أن نقف أمام هذه الظاهرة.

يسهل الآن أن نوجّه أصابع الاتهام نحو أيّ كان شارك في ندوة دولية حضر فيها من دون علم له طرف يتعاطف مع الكيان الصهيوني أو من الكيان الصهيوني نفسه، فقد يكون في الأمر تجنّي على هذا الشخص وقد حصلت عدّة مشاكل حول هذه القضية، لذلك يجب التحريّ في الأمر وتحاشي الاتهام الكيدي في إطار صراعات سياسيّة أو إيديولوجية.

لكن هذا لا ينفي وجود الظاهرة حيث بلغ الأمر ببعض الأكاديميين حدّ زيارة الكيان الصهيوني.

أنا أعتبر أنّ العمل الأكاديمي يجب أن يترقّع عن هذه القضايا، فكمؤرّخ لا يجب أن يشوب عملي الصّراعات السياسيّة الأنيّة.

ومن الطبيعي أنّ السياسة الموجهة من الكيان الصهيوني لجلب أكبر عدد من الأكاديميين إلى صفّها وجلب تعاطف الشّعوب معها لا يمكن أن يكون من باب العلوم الصحيحة لذلك نراها تركز على ممثلي الإنسانيات من مؤرخين واجتماعيين وجغرافيين وفلاسفة فهؤلاء هم من يوجّه السياسي والإيديولوجي ويحرّكه، فالسياسة الصهيونيّة متّجهة نحو هذه الشريحة في كل أرجاء الوطن العربي.

مثل هذه الثغرات في الأوساط الأكاديميّة طبيعيّة وعاديّة وهي تعني أفرادا وليس مؤسسات والأفراد غير معصومين من الوقوع في الخطأ أيّا كان موقعه العلمي أو الاجتماعي لكن لا يجب أن تتحوّل الحالات الفرديّة إلى ظاهرة اجتماعيّة.

إنّ المؤرّخ المتفتّن لمثل هذه المخاطر لا يمكن أن يقع فيها فالمؤرّخ في عمله الأكاديمي العلمي ينطلق من مصادر ووثائق ولا ينطلق من فرضيات أو أساطير ولا يمكن أن يسقط في التاريخ التبريري لإيديولوجيات صهيونيّة أو غيرها.

فقضية التّطبيع هي قضية سياسية عرضية لا مكان لها في التاريخ، أمّا بالنسبة لمحاولات طمس الهويةّ سواء في تونس أو في الوطن العربي فهويّتنا الوطنيّة والحضاريّة أصبحت اليوم من الثوابت غير القابلة للاهتزاز.

ما نؤكّد عليه هو موقفنا المبدئي الرّافض لكل أشكال التّطبيع الأكاديمي مع الأوساط الصهيونية ونعتبر أنّ المسألة سياسيّة بحتة لا علاقة لها بالبحث العلمي الأكاديمي الذي له ثوابته المصدريّة والمنهجية بالنسبة للمورّخ والباحث في الإنسانيات عموماً

***الوطن العدد 134 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2010**

التطبيع بقرار من اليونسكو:

قنديل علاء الدين الهولوكستي ووصفة جديدة للتطبيع!!

بقلم: محمد رضا سويسي

يبدو أن ما يحققه العدو الصهيوني من اكتساح للساحة العربية عسكرياً واستخباراتياً واقتصادياً، وسط صمت من بعض الأنظمة العربية ومباركة من بعضها الآخر وعجز كامل تقريباً من جماهير الشعب الغائبة والمغيبّة، لم يعد كافياً حيث عادت الحركة الصهيونية العالمية تطرق بوابة التطبيع الثقافي بعد أن وُصِدت في وجهها في أكثر من مناسبة. لكنّها لا تدخلها هذه المباشرة بصفة مباشرة ومُعلنة وإنما متخفية وراء منظمة أممية هي المنظمة الأممية للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" التي أطلقت يوم 27 مارس 2009 بالاشتراك مع وزارة الخارجية الفرنسية مشروعاً لحوار الحضارات(!!!) أطلقت عليه اسم "مشروع علاء الدين" أو "مبادرة علاء الدين" التي تهدف حسب الموقع الإلكتروني لوزارة خارجية العدو الصهيوني إلى: "التعامل مع ظاهرة إنكار المحرقة خاصّة في العالم الإسلامي".

وقد كان إطلاق هذا المشروع مصحوباً بحملة إعلامية ضخمة جدًا وبحضور ملفت لعدة شخصيات سياسية وثقافية عربية وإسلامية حيث يذكر نفس الموقع الصهيوني: "حضر حفل إطلاق المبادرة الكثير من المدعوين كان من بينهم وزيرة العدل الفرنسية رشيدة داتي التي قرأت على المدعوين مباركة الرئيس ساركوزي ورئيس دولة السنغال التي تتراأس منظمة الدول الفرنكوفونية ورئيس موريطانيا المخلوع ولد محمد ورئيسة الصندوق (لتخليد ذكرى المحرقة) السابقة سيمون ويل وممثلون عن مصر وتونس والمغرب وقطر والبحرين وتركيا واندونيسيا والبوسنة. ووقع جميع الحاضرين على إعلان" نداء الضمير" الذي ينادي إلى مكافحة إنكار المحرقة وإلى تعميق الحوار على أساس الاعتراف والاحترام المتبادلين".

وقد ختم الموقع نقله للخبر بالقول: " يتوجّب على المثقفين والمؤرخين والمعلمين والأكاديميين كسر حواجز الصمت واللامبالاة والآراء المسبقة لتكسير إطار "نحن وهم" وبناء تاريخ مشترك للإنسانية، تاريخ يمكن للمسلمين وغير المسلمين فيه أن يتعلموا وأن يتعلموا"

كما يُحظى هذا المشروع وفق بعض المصادر الإعلامية بدعم من شخصيات عربية سياسية وثقافية وفكرية "يتقدمها الأمير الأردني حسن بن طلال وأياد علاوي ومحمد أركون والكاتب التونسي عفيفي الأخضر"

ويبدو أنّ درجة الجدّية التي انطلقت بها المبادرة جعلت القائمين عليها يضعون لها هيكلية تسيير واضحة ونشطة تكون مؤسسات اليونسكو وخاصة وزارة الخارجية الفرنسية نواتها الصلبة إذ انطلقت المراكز الثقافية الفرنسية والمعاهد الفرنسية في أرجاء متعدّدة من الوطن العربي والعالم الإسلامي في القيام بتظاهرات وندوات ثقافية للتعريف بالمشروع والسّير في تحقيق أهدافه.

ففي تونس نظم المعهد الفرنسي الذي تديره "لورانس اديناور" المستشارية في مجال التعاون والعمل الثقافي لدى السفارة الفرنسية في نهاية جانفي الفارط ندوة بالعاصمة التونسية احتضنتها مكتبة شارل ديغول التابعة للبعثة الثقافية الفرنسية حول ما يُسمّى بالمرققة اليهودية على يد الجيش النازي خلال الحرب العالمية الثانية وقد دُعيت إليها عدّة شخصيات تونسية من أبرزها الأستاذ محمد حسين فنطر المشرف على كرسي بن علي لحوار الحضارات.

وقد تمّت خلال هذه الندوة دعوة بعض الشخصيات على غرار سارج كلارسفيلد الفرنسي من أصول رومانية والمعروف بولائه المطلق للصهيونية وبترويجه للمرققة كما أنّ ابنه أرنو كلارسفيلد كان يعمل قناصا في لواء حرس الحدود للجيش الصهيوني وهي الفرقة التي كانت مكفّفة في الانتفاضة الأولى بقتل أطفال الحجارة.

وقد قامت هياكل وزارة الخارجية الفرنسية بندوات أخرى مماثلة في أكثر من مكان من الوطن العربي مع تركيز واضح على العراق حيث انتظمت ندوات ببغداد وبالمناطق الكردية حيث أورد موقع "إذاعة العراق الحر" مقالا بإمضاء عبد الحميد زيباري بتاريخ 9 فيفري 2010 ذكر فيه أنّ المركز الثقافي الفرنسي في أربيل نظم أمسية لتقديم قراءة في كتاب "هذا هو الإنسان" الذي نشره مشروع علاء الدين لحوار الحضارات ويتضمّن شهادة أحد الناجين من المرققة اليهودية أو ما عُرف عالميا بالهولوكست. وقال: " إنّ تنظيم الأمسية جاء بمشاركة المؤرّخ الفرنسي سيرغي كلارك الذي قدّم عرضا للكتاب ويتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية ومشروع

علاء الدّين وهو منظمّة غير حكوميّة مركزها باريس يهدف إلى تعزيز الحوار بين الثقافات ومحاربة الرّقض ونزاعات الذاكرة من خلال نشر المعرفة".

ونقل المقال قول المدير التّنفيذي للمشروع أبراهام رادكين في حديث لإذاعة "العراق الحر": " إنّ اعتراف المسلمين والعرب بمذابح الهولوكوست سيسهّل عمليّة خلق حوار ثقافي بين المسلمين والعرب واليهود... إنّ اعتراف المسلم العربي بمجزرة الهولوكوست سيسهّل التّعاطف بين الشّعبيين اليهودي والمسلم لأنّ اليهود يقولون إنّ المسلمين ينكرون قتل أبائنا"

كما لفت المدير التّنفيذي لمشروع علاء الدّين إلى حاجة العراق إلى مثل هذا المشروع والتواصل معه وقال في هذا الإطار: " في رأيي هذا المشروع مهمّ جدًا للعراق لسببين، أوّلا مشروعنا هو لحوار الثقافات ويوجد في العراق تنوّعات قوميّة ومذهبيّة ويجب عليهم إيجاد تعايش وحوار فيما بينهم وثانيا قضية الذاكرة والتاريخ وهو أيضا مشروع مهمّ لأنّ العراقيين عانوا كثيرا من خلال العقود الماضية ولهذا السبب فإنّ مسألة التاريخ والذاكرة في هذه البلاد مهمّة جدًا ونحبّ التّعاون مع الأكاديميين والمؤرخين العراقيين لكتابة الذاكرة وفق الأساليب العلميّة وكيف كان التاريخ يُكتب في أوروبا

ومن خلال هذه الفقرات المطوّلة المأخوذة من تصريحات وأنباء أصحاب المشروع والمروّجين له والمستفيدين منه يمكن للوهلة الأولى الاستنتاج أنّ هذا المشروع ليس سوى إعادة إنتاج للمشروع الشّرق أوسطي ولمشروع الإتحاد من أجل المتوسّط على الأقلّ من خلال هدفه المعلن وهو جرّ العرب والمسلمين إلى التّطبيع مع العدو الصّهيووني من بوّابة إعادة كتابة التاريخ وكسر ما يسمّى بالحاجز النّفسي بين العرب وعدوهم التّاريخي وهو ما يستدعي جملة من الملاحظات والمواقف:

— التأكيد على الرّقض القطعي لكلّ أشكال التّطبيع مع العدو الصّهيووني المغتصب باعتبار الصّراع معه صراع وجود وليس صراعا حول حدود أو حول الاعتراف بمحطّات ووقائع تاريخيّة ليست الأمة العربيّة مسؤولة عنها لتحمّل نتائجها وانعكاساتها احتلالا وتقتيلا وتشريدا لأبنائها وهو تأكيد يهّمنا مباشرة في تونس التي أشارت التّقارير إلى انخراط بعض كتابها ومنقّفيها وأكاديميّيها في المشروع كما أنّه يهّمنا من زاوية أخرى وهي أن من يحرك هذا المشروع في تونس

هو المقرّات الدبلوماسية للدولة الفرنسيّة التي لا يزال شعبنا يحتفظ لها في ذاكرته بألاف الجرائم الاستعماريّة التي لا تقلّ فضاة عن جرائم الاحتلال الصهيوني للأراضي العربيّة وهو اليوم موضوع مبادرة أطلقها الاتحاد الديمقراطي الوحدوي ولفيت تبنيًا واسع النطاق من مختلف الأحزاب والهيئات السياسيّة والمدنيّة العربيّة وهي المبادرة المطالبة باعتذار الاستعمار الفرنسي عن جرائمه والتعويض عنها.

— إنّ تأكيد مختلف العناصر المشرفة على هذا المشروع على أنّ هذه المبادرة إنّما تهدف إلى حوار يغيّب فيه صراع الذاكرة يكشف بوضوح النية بمرح الجرائم الصهيونيّة من التاريخ واستبدالها بشعارات مناقفة نفاق أصحابها والداعمين لها من الطامعين واللاهئين وراء إرضاء الأجنبي وهو مشروع صهيونيّ قديم انطلق بمحاولة تزييف التاريخ القديم لفلستين واصطناع تاريخ يتماشى وأساطيرهم التلموديّة ومشروعهم الاستعماري العدواني على الأمة. كما أنّ مساندة القوى الاستعماريّة القديمة والجديدة لهذا المشروع إنّما ينبع من رغبتها في محو جرائمها ضدّ الإنسانية والتي لا تسقط بالتقادم من ذاكرة الشعوب.

— إنّ قوى الاستعمار ممثلة هنا بالدولة الفرنسيّة ومعها الصهيونيّة تنصّب اليوم نفسها وصيّة على شعوب الأمة العربيّة والإسلامية لتعلمها كيف تكتب تاريخها وتعيد هيكله ذاكرتها وربّما تكون أيضا مستعدّة لكتابته بدلا عنها بما يتفق مع أهدافها في سلب العرب والمسلمين لأحد المكونات الرئيسيّة لشخصيتهم وهويّتهم وتحويلهم إلى عجينة طيعة بين أيديهم وهنا نستغرب بشدّة مواقف العديد من الأكاديميين والباحثين الذي احتاروا الانحياز لهذه المشاريع المشبوهة على حساب أمّتهم وشعوبهم وفي هذا الإطار ننبه إلى محاولات سابقة لجرّ الأكاديميين في تونس إلى مثل هذه المشاريع المشبوهة كما حصل مع عدد من الجغرافيين الذين قبلوا بوجود رسمي صهيونيّ في أحد المؤتمرات التي انعقدت في تونس.

— إنّ منظمة اليونسكو بدخولها طرفا في هذا المشروع قد اتّخذت موقفا خطيرا ضدّ مبادئها التي تقتضي منها - في أسوأ الحالات - البقاء على الحياد في مثل هذه المشاريع المشبوهة إذ أنّ التحوّل من اعتبار الصهيونيّة حركة عنصريّة إلى الدّفاع عن المشاريع والمبادرات الصهيونيّة يُعتبر انقلابا خطيرا يطرح تساؤلا كبيرا حول مشروعية مثل هذه الهيئات الدوليّة مستقبلا التي يبدو أنّ شأنها شأن مجلس الأمن

الدولي وغيره من هيكل الأمم المتحدة قد أصبحت محكومة بميزان القوى الدولي لا بما قامت عليه من مبادئ وأهداف إنسانية.

إنّ هذا الملفّ الذي ربّما أرادته بعض الأطراف أن يمرّ في صمت كما مرّت ملفات كثيرة غيره يُعتبر اليوم محورا من المحاور النضالية الهامة التي ينبغي أن تنتبه إليها النخب المثقفة وسائر رجال العلم والتعليم إذ أنّ الأمر يتجاوز بكثير مجرد إثارة قضية المحارق النازية ضدّ اليهود التي بقيت محلّ تساؤل ومراوحة بين قابل لها ورفض خاصة أمام الشبهات المحيطة بتمويلها حيث نشر عدد من المؤرخين السوفيات في بداية الثمانينات دراسات تذهب إلى أنّ الصّهيونية نفسها غير بعيدة عن تمويل هذه المحارق مشيرين بالذات إلى مجموعات روتشيلد الماليّة (علما أنّ الرئيس المشرف على مشروع علاء الدّين هو ديفيد دي روتشيلد).

فضلا على أنّ التأكيد على هذه المحارق إنّما يهدف إلى التغطية على المحارق والمجازر التي لم يتوقف العدوّ الصّهيووني يوما عن ارتكابها في حقّ العرب من غزّة إلى حمّام الشّط.

.... أمّا اختيار اسم علاء الدّين لهذا المشروع فربّما هو من باب إثارة المخزون النفسي للعرب والمسلمين والإنسانية جمعاء باعتبار أنّ قصة علاء الدّين وقنديلته السّحري قد أصبحت بحكم انتشارها الواسع من التراث الإنساني على أمل أن تكون قضية المحارق هي العصا السّحرية التي ستجرّ العرب من حيث يشعرون أو لا يشعرون إلى خندق التّطبيع... لكننا لا نخالها إلا تعويذة فاشلة كسابقاتها فقد تجرّ وراءها طامعين أو باحثين عن موقع أو مركز لكنّها لن تخدم الضّمير الجمعي للأمة.

أمّا "نداء الضّمير" الذي وقعه عدد من فاقدِي الضّمير فاتجاهه الصّحيح هو الدّعوة لإيقاظ ضمير العالم لمواجهة الصّنف الصّهيووني ولوضع حدّ لمخلفات الحقبة الاستعماريّة في الوطن العربي وإزالة كلّ آثارها بما في ذلك الكيان الصّهيووني المغتصب

الوطن/ العدد 125 الصادر بتاريخ 19 فيفري 2009

الموساد " في تونس:

من تهريب اليهود إلى الاغتيالات وترويج المخدرات و البضائع الملوثة

إعداد: نورالدين المباركي

أعاد اغتيال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية " حماس " محمود بحبوح في أحد نزل دبي ، أعاد إلى السطح إلى أي مدى يمكن أن يصل جهاز الموساد الصهيوني في تصفية قيادات المقاومة الفلسطينية ، فهو قادر على "الضرب" فوق أي أرض وداخل حدود أي دولة ، بما في ذلك التي تُصنّف حسب بعض المراقبين "دولا معتدلة " كما هو الشأن بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة أو الدول التي ترتبط معها "باتفاقيات سلام" مثل مصر والأردن .

"الموساد" الصهيوني من خلال اغتيال محمود بحبوح وقبل ذلك سلسلة الإغتيالات التي نقّدها في عديد البلدان العربية (آخرها اغتيال عماد مغنية في دمشق). كأنه يلوّح أنّ ذراعه مازالت طويلة وأنه قادر على الوصول إلى عمق أي دولة عربية لتنفيذ إحدى السياسات الإستراتيجية للكيان الصهيوني أي الإغتيال السياسي، وكأنه يقول أيضا أنه لم يُصب بالترهّل والغفلة التي أصابت أجهزة المخابرات في عديد الدول بسبب التحولات "ومؤتمرات السلام" وغيرها.

ولا شكّ أن الموساد وإن استطاع تنفيذ مخططاته وأهدافه فإن ذلك تمّ بالإستناد إلى شبكة واسعة من العملاء والمخبرين ممن نجح في تجنيدهم من داخل الدول العربية ذاتها ليتحوّلوا إلى أدوات لتنفيذ المخططات الصهيونية.

ولم تكن تونس في معزل عن أهداف "الموساد" ومن ورائه الكيان الصهيوني وذلك لعديد الإعتبارات منها على وجه الخصوص وجود جالية يهودية في تونس وانخراط مئات الشباب التونسي في فصائل المقاومة الفلسطينية خاصة خلال السبعينات والثمانينات واحتضان تونس للقيادة الفلسطينية بعد خروجها من بيروت سنة 1982 .

هذه العوامل وغيرها جعلت تونس تحت المجهر الصهيوني مما دفع الموساد إلى إقامة شبكات استخبارية تمدّها بالمعلومات وتحركها كلما احتاجت إليها. ورغم أن هذه الشبكات كانت محدودة من ناحية العدد وتمكنت الأجهزة الأمنية التونسية من كشف بعضها.. فإن ذلك لا يعني أنها لم تتمكن من انجاز بعض الأهداف .

الموساد يهرب اليهود التونسيين إلى الكيان الصهيوني

يعود نشاط الموساد في تونس حسب عديد الوثائق إلى ما قبل الإستقلال ، إذ كشفت وثيقة "إسرائيلية" عن "الشبكة الواسعة داخل تونس لفرع التهجير التابع للموساد، والتي كانت تنشط (بعلم من السلطات الإستعمارية الفرنسية) على شكل واسع خاصة في الفترة الممتدة بين 1949 و 1956 وقد قام فرع "الموساد" هذا بتنظيم عملية تهجير حوالي 6200 يهوديا إلى الكيان الصهيوني خلال تلك الفترة ، ولكن إضافة إلى ذلك تجاوزت مهمات الاستخبارات الصهيونية في تونس مسألة التهجير حيث بادرت إلى تنظيم خلايا مسلحة للـ " الدفاع الذاتي " (تخوفا من "العنف المتأتي من تصاعد الحركة الوطنية") في الأحياء اليهودية خاصة في مدينة تونس و جزيرة جربة و لكن أيضا في بقية المدن التونسية مثل قابس و صفاقس و هذا ما حصل كذلك بالجزائر و بالمغرب. و تواصل وجود هذه الخلايا حتى بعد الاستقلال سنة 1956 و كانت تحت إشراف ضباط من الموساد تم إرسالهم خصيصا من "إسرائيل". و بعد

سنة 1955 توسعت هذه الشبكة لتشمل بقية أقطار المغرب و خاصة المغرب الأقصى و أصبح ضابط "الموساد" المشرف عليها يقود أنشطتها من باريس".

وتواصل نشاط "الموساد" في تونس إلى ما بعد الاستقلال ، إذ تشير عديد الوثائق والبحوث إلى الدور الذي قام به هذا الجهاز في تهريب "اليهود" من مدينة بنزرت بعد سنة 1967 على خلفية حرب بنزرت سنة 1961.

ولم يكن نشاط "الموساد" في ذلك الوقت مقتصرًا على تونس ، بل انه كان يشمل كافة بلدان المغرب العربي ، وهو ما تشير إليه عديد الوثائق "الإسرائيلية" و عديد البحوث والدراسات التي نشرت حول هذا الموضوع.

غير أن نشاط هذا الجهاز الصهيوني في تونس تحول بعد ذلك من المساعدة في تهريب "اليهود" إلى الكيان الصهيوني إلى الاغتيالات و يبقى الهجوم على مقر القيادة الفلسطينية في غرة أكتوبر 1985 و اغتيال أبو جهاد ليلة 15-16 أبريل 1988 في ضاحية سيدي بوسعيد أبرز هذه الاغتيالات.

"قاعدة قوية" من عملاء الموساد في تونس

وقد كشفت صحيفة "معاريف" الصهيونية في عددها الصادر يوم 4 جويلية 1997 أنه بعد انتقال القيادة الفلسطينية إلى تونس بعد عام 1982 فإن "إسرائيل" استطاعت إيجاد قاعدة قوية من العملاء في تونس ، و أن كثيرا من عملاء الموساد زاروا تونس كسياح أو كرجال أعمال أوروبيين ، و أن هؤلاء زاروا تونس كثيرا تحت هذا الغطاء و في فترات متقاربة ، و فتحوا فروعاً لشركات أوروبية في العاصمة كانت غطاء لنشاط "الموساد".

و أشارت الصحيفة إلى الرغبة الشديدة لدى الكيان الصهيوني بتجنيد عملاء تونسيين و تم رصد مبالغ كبيرة لذلك لإغراء هؤلاء ، و تم النجاح في ذلك بجهود بذلت داخل و خارج تونس ، و جئد "الموساد" العديد منهم تحت غطاء أنهم يجمعون معلومات لأجهزة استخبارية أوروبية ، بالإضافة إلى ما وصفته الصحيفة بمحاولة "الموساد" تجنيد عددٍ من أفراد الفصائل الفلسطينية المختلفة في تونس .

و أكدت (معاريف) أنه بحلول منتصف الثمانينات من القرن العشرين كان هناك شبكة من العملاء منتشرة في مختلف أنحاء تونس تزود "إسرائيل" بمعلومات دقيقة .

و أضافت، أن هذه الشبكة التي عملت على مدار سنوات في تونس ، استأجرت العديد من المنازل لإخفاء الأسلحة و التتصت على المكالمات ، و ادعت الصحيفة أن "الموساد" كان يتتصت على الهاتف الذي كان يستخدمه الشهيد أبو جهاد ، و أنها كانت على علم بالاتصالات الهاتفية التي أجراها أبو جهاد ، مع نشطاء و قيادات الانتفاضة ، و كانت هذه الاتصالات تجري عبر بدالات دولية في عواصم أوروبية لإخفاء مصدر تلك المكالمات .

تجّار وشخصيات في قبضة "الموساد"

ومن جهة أخرى تضمنت دراسة أعدها "ادريس ولد القابلة" تحمل عنوان " المغرب و اليهود و الموساد" نشرت سنة 2005 معلومات حول نشاط الموساد في تونس و مما جاء فيها: "ففي تونس كلف الموساد الإسرائيلي سيدة تونسية بعد أن تم توظيفها في باريس بفتح محل تجاري وتحول هذا المحل مع مرور الأيام إلى محط رجال زوجات المسؤولين التونسيين والفلسطينيين الموجودين في تونس وكانت هذه السيدة تقوم بتسجيل ما يتلفظن أو يتحدثن به من أسرار تتعلق بالوجود الفلسطيني في

تونس أو بعض القرارات السياسية المزعم اتخاذها. ولم يكتف "الموساد" بالسيدة التونسية المذكورة بل عمل على شراء ذمم بعض الشخصيات للحصول على معلومات تتعلق بنشاط كافة التنظيمات الفلسطينية في تونس.

وأضافت الدراسة أن "الموساد" أستغل الوجود المكثف لليهود التونسيين الذين يتمتعون بحقوق المواطنة التونسية فورط بعضهم في جمع معلومات عن منظمة التحرير الفلسطينية ونشاطها العسكري والسياسي وقد أعتقلت السلطات التونسية في إحدى المناسبات اثنين من هؤلاء .

وذكرت الدراسة أنه من الشخصيات الفلسطينية المهمة التي جرى اعتقالها في تونس الرجل الثاني في سفارة فلسطين في تونس عدنان ياسين الذي كلف من قبل الموساد الإسرائيلي بجمع معلومات عن مسودات محمود عباس وذلك قبل لقاء جرى بين محمود عباس وشمعون بيريز في القاهرة. وقد تفاجأ أبو مازن لكون شمعون بيريز كان على إطلاع كامل على تفاصيل الأطروحات الفلسطينية المتعلقة باتفاق غزة- أريحا أولاً. وقد طلب أبو مازن بإجراء مسح على مكتبه فتمّ الاكتشاف أن المصباح الموضوع على مكتب أبو مازن هو في حقيقته جهاز تصوير دقيق للغاية وعندما تمّ اعتقال عدنان ياسين تم العثور في بيته على حبر سري وأربعة أقلام تحتوي على أجهزة تنصت و أفادت المعلومات الأولية عندها أن عدنان ياسين جرى توظيفه في دولة غربية أثناء عرض زوجته التي كانت مصابة بسرطان المعدة على مستشفيات غربية وتم هذا التوظيف في بون وكانت الدفعة الأولى التي استلمها هي 10 آلاف دولار. كما جرى اعتقال العديد من الأمنيين بتهمة التجسس لصالح "الموساد" الإسرائيلي".

"شبكة تونس": جنس ومخدرات وبضائع ملوثة

في شهر ماي من سنة 2004 ألقى القبض في لبنان على شبكة تجسس تعمل لفائدة الموساد ، وعرفت هذه الشبكة التي كانت تعد وتخطط لاغتيال زعيم حزب الله حسن نصر الله ب"شبكة تونس" وتقول وقائع القضية كما جاءت تفاصيلها في قرار الاتهام الذي قدمه القضاء اللبناني: "سافرت جمال زعرورة مع أهلها الى تونس في العام 1979 وحصلوا على الجنسية التونسية .وفي العام 1988 تزوجت من التونسي محمد المجيد المسعي وأقامت معه في منزله في إحدى مدن الشمال الغربي. وخلال العام 1998 تعرفت على تونسي يدعى عبد الحفيظ يعمل في محطة وقود في المنطقة وتورطت معه بعلاقة جنسية طويلة الأمد قام خلالها بتصوير شريط فيديو لإحدى الجلسات الحميمية وهددها بتسليم هذا الفيلم لزوجها في حال لم تتعامل معه في بيع بضائع "إسرائيلية" موجودة في المكتب التجاري "الإسرائيلي" في تونس العاصمة والبضاعة "الإسرائيلية" هي عبارة عن :

أحذية رياضية كتب على كعبها كلمة "الله محمد" ووضع عليها عبارة صنع في تونس. ولا يمكن لأي شخص قراءة ما كتب عليها لأن الكتابة على شكل رسم مبهم وباللون الأبيض. وتسبب للذي يرتديها الشعور بالشلل وحالات تقيؤ وأمراض جلدية، بيع منها الكثير في تونس بثمن قدر بحوالي 5 الى 10 دنانير تونسية للحذاء الواحد . وعطورات وهي عبارة عن زجاج شفاف مدورة الشكل بطول حوالي 20 سم ورسم عليها برج إيفل دون أن يذكر بلد المنشأ والصنع وتسبب لمن يستعملها الإدمان على المخدرات بيعت بثمن ما بين 5 و15 ديناراً تونسياً للواحدة .

وأحزمة جلدية تحوي خرزة زرقاء صغيرة شكلها كشكل الألباس موضوعة في بكلة الحزام وهي أحزمة متنوعة الأشكال والأحجام تحوي إشعاعاً مضرًا يسبب العقم عند

الرجال وأمراض جلدية. لم تبع جمال زعرور منها شيئا بسبب خوفها، بعد أن حذرها عبد الحفيظ من عوارض لمس الحزام .

وقامت زعرورة ببيع هذه المنتوجات "الإسرائيلية" الملوثة على مدى عامين في تونس مقابل نسبة مئوية تأخذها على المبيع من عبد الحفيظ مباشرة دون أي ارتباط بشخص آخر .

وتبين أن عبد الحفيظ قام بتدريب المدعى عليها جمال زعرورة على العمل الاستخباري من حيث كيفية استعمال مسدس كاتم للصوت وطريقة التصرف لعدم الكشف من خلال ملابس عادية غير ملفتة للنظر وعدم استعمال هاتف خلوي، وعلى طريقة التفكير بالسؤال قبل الإجابة وطريقة ضبط النفس والكذب في التحقيق عند التعرض للضغط. وقامت زعرورة بتجربة إطلاق النار من مسدس كاتم للصوت في منزل صغير في إحدى مدن الشمال الغربي حيث تدربت، وعلمت أنها أصبحت تعمل لصالح "الموساد" "الإسرائيلي" عبر العميل التونسي عبد الحفيظ. وفي هذه الفترة علم المدعى عليه التونسي محمد المجيد مسعي، زوج جمال زعرورة، بعلاقتها بالمدعو عبد الحفيظ وأنها خرجت من منزلها الزوجي مع عبد الحفيظ الى مدينة سوسة حيث أمضت 15 يوما برفقته فتقدم بدعوى طلاق بحقها لكنه عاد وتراجع عنها بعد تدخل عبد الحفيظ معه مباشرة وتجنيد العمل لصالح "الموساد" "الإسرائيلي"، فأعاد جمال زعرورة الى منزله وطلب منها متابعة العمل مع عبد الحفيظ بعد أن أبلغها بمعرفته له وأنه من "الموساد"، وأصبح الاثنان أي عبد الحفيظ ومحمد المجيد يشغلان جمال زعرورة بأعمال ممنوعة في تونس، منها نقل مخدرات حيث كانت تسلمها إلى أشخاص محددين تتعرف عليهم من خلال أوصاف يزودها بها عبد الحفيظ وزوجها. كذلك كلفها عبد الحفيظ مرتين بنقل أسلحة فردية هي عبارة عن رشاشات ومسدسات وقنابل يدوية بواسطة حقيبة سفر .

وتبين أنه في العام 2002 كلف عبد الحفيظ، بالاشتراك مع المدعى عليه محمد المجيد مسعي، المدعى عليها جمال زعرورة بقتل رجل تونسي يدعى حسين الخطيب وهو صاحب محل تجاري في تونس العاصمة بحجة إقدام الخطيب، وهو مسلم، على التسبب ببتنر ساق شخص تونسي يهودي، لكنه تبين ان حسين الخطيب كان عميلا "للموساد" وحصل خلاف بينه وبينهم، فكلف عبد الحفيظ ومحمد المجيد مسعي بتصفيته فاطلعوا جمال زعرورة على مواصفاته ومكان وجوده فتقربت منه وأقامت علاقة جنسية معه استمرت لمدة شهرين صعدت بعدها معه الى قطار سريع في تونس وتحايلت عليه واستدرجته الى باب القطار بحجة التدخين ثم دفعته الى خارج القطار مما تسبب بمقتله على الفور تفاضت بعدها جمال زعرورة مبلغ 15 ألف دينار تونسي لقاء هذه العملية قبضتها من المكتب التجاري "الإسرائيلي" في تونس عبر العميل عبد الحفيظ. وهذه العملية تمت بين شهري أفريل وماي من عام 2002. التي القبض بعدها على جمال زعرورة من قبل عناصر تعمل "للموساد" في تونس وأوهموها أنهم من الأمن التونسي واجبروها على تدوين اعترافها وأقوالها بقتل حسين الخطيب ثم أطلقوا سراحها وذلك للضغط على زعرورة لمغادرة تونس إلى لبنان حيث ستكلف بمهام أخرى اكبر واطخر. وغادرت تونس إلى بيروت مع زوجها المدعى عليه محمد المجيد المسعي وابنتها الوحيدة القاصر لتنتقل المرحلة الثانية من عمل جمال زعرورة وزوجها لصالح "الموساد" "الإسرائيلي".(المصدر: صحيفة دنيا الوطن الالكترونية 17 جوان 2004).

الظروف المساعدة لتجنيد العملاء

تتضمن وثائق و تصريحات صادرة عن الموساد الصهيوني كيف يقوم هذا الجهاز بتجنيد العملاء للعمل ضمن شبكاته..و ماهي الظروف المساعدة لتجنيد العملاء .. وهي :

- الحاجات المادية والإقتصادية والعاطفية، هذه الحاجات تشكل نقاط ضعف تستطيع الأجهزة الاستخبارية استغلالها لتجنيد العملاء.
- ضعف الشعور بالإنتماء الوطني.
- ضعف المستوى التعليمي وإنعدام الثقة بالذات.
- تجنيد المواطنين العرب الذين يتوجهون للخارج سواء للدراسة أو العمل، واستغلال مشاكلهم لعرض حلولاً لها، وينتهي الأمر بالسقوط في براثن الموساد.
- تحديد هوية أشخاص في العالم العربي ومحاولة إسقاطهم بشكل مباشر بسبب مواقعهم الحساسة، مثل عملهم في المؤسسات الأمنية أو السياسية، أو المنشآت الإستراتيجية
- نشر إعلانات في الصحف أو على مواقع على شبكة الإنترنت تحت إسم شركات وهمية تعرض فرص عمل لباحثين أو خبراء في مجالات محددة، وعادة يكون مقر هذه الشركات الوهمي في عواصم الدول التي يتاح للموساد فيها العمل بحرية.
- من خلال هذه العناصر يبدو أن قدرة جهاز الموساد الصهيوني في تجنيد العملاء تمر من خلال التركيز على الجوانب الاجتماعية والنفسية .. وهو ما يعني ضرورة العمل على هذه الواجهة لحماية الشباب من السقوط في قبضة هذا الجهاز .. وفي ذلك حماية لأمننا الوطني والقومي باعتبار أن الكيان الصهيوني أهدافه هي تخريب عقول الشباب .

الوطن العدد 123 الصادر بتاريخ 5 فيفري 2010

بعد انخراط البعض في عملية التطبيع إعلامنا المقاوم في مواجهة إعلامهم المهادن للعدو الصهيوني

نورالدين المباركي

"إن الشعب الموريتاني لن يقبل بالتطبيع ما لم يقبله صحفيوه...".

هذا الكلام هو لثاني سفير إسرائيلي في العاصمة الموريتانية (بوعز بوسميث)، وكشف عنه صحفي موريتاني تعامل عدة سنوات مع السفارة الإسرائيلية. وهو يكشف المكانة الإستراتيجية لقطاع الإعلام في خطط التطبيع التي يسعى إليها الكيان الإسرائيلي، حتى أنه يمكن القول أن الإعلام هو البوابة الرئيسية لنشر التطبيع وثقافة التطبيع.

في مصر والأردن والمغرب والجزائر وفي عديد البلدان العربية الأخرى، تمكن الكيان الإسرائيلي من إيجاد شرخ واضح في الجسم الإعلامي بعد اختراقه... شرخ أوجد "قطبين"، قطب "المطبّعين" والدعاة للتطبيع مع إسرائيل وقطب ثاني يرفض التطبيع ويقاومه... وتجلى هذا الأمر بالخصوص في مؤتمرات النقابات والاتحادات الصحفية وغير ذلك...

أما في تونس فيمكن القول أن الجسم الإعلامي مازال في عمومه متحصّنا من هذا الاختراق، رغم ما يتردد عن بعض الحالات التي تعد على أصابع اليد، وربما ذلك ما يفسر أن الحديث عن التطبيع في قطاع الإعلاميين في تونس شبه غائب، وما يفسر أيضا الاحتجاج القوي الذي صدر عن الصحافيين والحقوقيين والمواطنين عندما أعلنت "دار الصباح" مشاركتها في مسابقة " أطفال العالم وحمامة بيكاسو للسلام" التي تنظمها مؤسسة "اليوسافير من أجل رؤية للمتوسط 2020" التابعة لمركز بيرييز للسلام.

لقد أمضى مئات الصحفيين والحقوقيين والمواطنين التي تطالب مؤسسة "دار الصباح" من الانسحاب من هذه المسابقة، وأرسلت مئات البرقيات إلى المدير العام لهذه المؤسسة تحذر من خطورة هذه الخطوة التطبيعية إلى جانب تحركات أخرى تقوم بها لجان وهيئات تعارض التطبيع وتدعو لمقاومته.

ومهما كانت الخلفيات والتبريرات التي قدمتها "دار الصباح" للمشاركة في هذه المسابقة... فإنها من وجهة نظر مئات الصحفيين والحقوقيين والمواطنين، هي تبريرات غير مقبولة لأنها تفتح الأبواب أمام خطوات تطبيقية بقي الجسم الإعلامي في تونس متحصّنا منها.

في جمعية الصحافيين التونسيين مواقف متباينة.. ودعوة لاتخاذ موقف واضح

أثار التصريح الذي أدلى به زياد الهاني عضو مكتب جمعية الصحافيين التونسيين لأحد المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت (موقع المغاربية الذي تموله وزارة الدفاع الأمريكية) وجاء فيه "...إن مسابقة إضاءة التي تتوجه للنائشة من دول المتوسط تعتبر مشروعا متميزا يخدم ثقافة التسامح والسلام والتواصل بين شباب المتوسط (...). وتستحق الجهات التي تتبنى هذا المشروع كل التقدير وكذلك الصحف التي انخرطت فيه والأمل كبير في أن تتوسع مثل هذه المبادرات حتى يكون حوض المتوسط مهد الحضارات، موطننا آمنا ومستقرا ومزدهرا..."

أثار هذا التصريح ردود فعل قوية بين الصحافيين واستكروه لأنه دعوة صريحة للانخراط في عملية التطبيع تحت يافطة "السلام" و"التسامح" و"التواصل بين شباب المتوسط".

واتصلت "الوطن" بناجي البغوري عضو مكتب الجمعية الذي أكد أن الموقف الذي عبّر عنه زياد الهاني هو موقف يلزمه بمفرده ولا يلزم الجمعية وأضاف " إن

المواقف الملزمة لجمعية هي التي تصدر عن مكتب الجمعية في بيانات رسمية... أما ما أقدم عليه زياد الهاني فإنه موقف يلزمه لوحده...".

ويظهر أن المواقف داخل جمعية الصحافيين حول هذه المسألة غير موحدة فقد أصدر فتحي الشراوندي بيانا باسمه الشخصي يدين هذه الخطوة ويرفضها وفيما يلي نص البيان:

أما الزيد فيذهب جفاء

لقد تفاجأ الرأي العام الوطني بمبادرة جديدة تحمل تسمية خطيرة في دلالتها «إضاعة حماسة بيكاسو للسلام» حتى يبدو من يعارضها كأنه يقف في خانة الراضين للسلام. لكن الواقع عكس ذلك حيث يجب الفصل بين الحق المشروع وبين الاعتصاب وتشريد الشعوب وتهجيرها من ديارها.

وتندرج هذه المبادرة ضمن أسلحة الاختراق التي تنتبها إسرائيل لشق الصف العربي وهو ما نتج عنه بروز شقين من المثقفين على الساحة العربية شقّ تحول إلى منظر للواقعية كمرادف للخنوع والاستسلام والتعاطي معها كظاهرة نهائية لا يمكن تجاوزها أو تغييرها. بل من العبث محاولة ذلك، وشق يرى أن الواقعية الحقيقية هي التي لا تنكر معطيات الواقع وتميّز بين الحق ونقيضه فتعمل تحت شعار التحرك بما هو متاح من اجل ديمومة الحق ومساندة أصحابه بما يتوافق مع مصالح الأمة وشعوبها ضمن رؤية إنسانية شاملة لا تستثني خصوصياتنا الحضارية والثقافية وحقوقنا المشروعة التي تكفلها الشرائع السماوية والوقائع التاريخية والنصوص القانونية الدولية.

إننا نعتقد أن الخطر لا يكمن في هذه الهرولة التي تشق صفوف المثقفين العرب نحو الفرنسية والأمركة بل الأخطر هو محاولات هؤلاء التأثير على الجماهير العربية

وجرّها بما في ذلك فلذات أكبادهما نحو القبول بما لا ينسجم مع ارثها النضالي والتاريخي تحت ذريعة الواقعية والعقلانية والتعامل الحضاري.

إلا أن هذه المحاولات لن يكون مصيرها إلا الفشل لأن في رصيد نضالات شعبنا ما يدحضها وينفيها، إذ سيحفظ التاريخ لهذه الأرض المعطاء مواقفها الدبلوماسية المشرفة التي تصدع بها في كل محفل نصرة لقضايا الحق والعدل وخاصة عندما يتعلّق الأمر بقضايا أمّتها العربية.

فتونس هي ملاذ المقاومين الليبيين في محنتهم إبان الاحتلال الإيطالي وهي «الساقية*» بالنسبة للأشقاء الجزائريين، كما أنها الحزن الدافئ لأبناء فلسطين ففلسطين هي القضية المركزية لنا بل هي القضية الشخصية الأولى لكل تونسي مثلما أعلن ذلك الرئيس زين العابدين بن علي خلال إشراف سيادته على اجتماع شعبي كبير جمعه بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات يوم 6 أكتوبر 2000 تضامنا مع الشعب الفلسطيني الشقيق.

هذا هو الشعب التونسي الذي صقل وجبل على العزة والكرامة ولم يطأطئ الرأس حتى في أحلك فترات الاستعمار من قبل كل القوى التي حاولت تدجينه أو السيطرة عليه بل كان في كل مرة يبدع أشكالاً نضالية خلاقة لكي ينتصب واقفاً من جديد، فيصح عليه قول الشاعر مظفر نواب: (إننا أمة لو جهنم صبّت على رأسها واقفة)». * فتحي الشروندي (عضو الهيئة المديرة لجمعية الصحفيين التونسيين) وعلمت "الوطن" أن رئيس جمعية الصحفيين اتصل بعدة مكالمات هاتفية تطلب منه تقديم موقف الجمعية من هذا الموضوع.

رضا الكافي يرفض التعليق... و"الصباح" توضح موقفها

اتصلت "الوطن" بالزميل رضا الكافي رئيس تحرير "Le temps" وسألته عن خلفيات مشاركة "دار الصباح" في هذه المسابقة، وقد اخترنا الزميل رضا الكافي لأن اسمه ورد في إحدى وثائق المسابقة باعتباره من المكلفين بالمتابعة في تونس. وكانت إجابة رضا الكافي كالتالي "... إن الطرف المؤهل للإجابة عن هذه التساؤلات هو الإدارة العامة للمؤسسة..." وقال أنه يمكن أن يقدم رأيه وموقفه كمتقف وعندما طلبنا منه ذلك طلب أن نرسل له بشكل رسمي الأسئلة ليحجب عنها... وهو ما قمنا به... لكننا لم نتصل بأي رد منه.. وكل ما حصل أنه بعد يومين من اتصالنا به نشرت الصباح اليومية التوضيح التالي:

مسابقة «حمامة السلام» لأطفال العالم ثوابت ومواقف مبدئية

شرعت «الصباح» منذ عدة أيام في نشر المسابقة التي دعت مؤسسة ليو سافير من أجل رؤية للمتوسط 2020 التابعة لمركز بيريز للسلام أطفال العالم للمشاركة فيها بالتعبير عن آرائهم في السلام من خلال ما يستوحونه من اللوحة الشهيرة للرسام العالمي بابلو بيكاسو «حمامة السلام» التي رسمها سنة 1949.

وانخراط «الصباح» في هذه المبادرة يتأسس على جملة من المبادئ أولها أن السلام لا يصنع مع الأصدقاء بل مع الأعداء، ولأجل بلوغ هذا الهدف لا بد من غرس هذا المفهوم - أي مفهوم السلام - في القلوب قبل إخراجها في اتفاقات مكتوبة ومن ثمة إلى أرض الواقع.

ومن هنا جاءت ضرورة إعداد ناشئتنا وشبابنا في العالم العربي لهذا الأفق الذي بات حتميا حيث لم يعد باستطاعة الفلسطينيين تحمل المزيد من العنف والدماء وباتت لدى

معظمهم الرغبة أكيدة في العيش بأمان داخل حدود دولة مستقلة لهم، وبالتالي كان من واجبا مساعدتهم على تحقيق هذا الأمل لا دفعهم باتجاه حرب لم يعودوا يملكون الوسائل لخوضها.

إن «الصباح» - التي دافعت منذ نشأتها سنة 1951 عن قضية التحرير الوطني في تونس وفي المغرب العربي - تبنت دائما القضايا العربية والإسلامية، - وستواصل في هذا المنهج - كما عرفت أيضا بدفاعها بنفس القوة عن قضايا السلام والحوار بين الثقافات وستستمر في ذلك إن شاء الله طبقا للقناعات والمبادئ العميقة التي رسخها مؤسسها الأستاذ الحبيب شيخ روحه رحمه الله. ولهذا فإن مساهمتها في مسابقة «حماسة السلام» لأطفال العالم تدرج في هذا الإطار، مع العلم أن هذه المسابقة نظمتها مؤسسة إسبانية تحمل اسم الرسام الشهير بابلو بيكاسو بمشاركة اثنتين من كبريات الصحف الفلسطينية (القدس) والإسرائيلية (يديعوت أحرانوت)، إلى جانب كبريات الصحف المصرية (الأهرام) والمغربية والتركية والمالطية ومن عدة دول أخرى.

صحافيون تونسيون في إسرائيل!!

في خضم متابعة مؤسسة دار "الصباح" في هذه المسابقة تتردد على لسان عديد الصحافيين أسماء إعلاميين تونسيين "منخرطين منذ سنوات في عملية التطبيع"... وتقول مصادرنا إن هؤلاء من سبق له السفر إلى إسرائيل وأن هناك من يتردد على مقر إحدى السفارات ويلتقي هناك بأطراف لها علاقة بإسرائيل وقالت مصادرنا أنه سبق أن تم التعرض لهذا الموضوع في اجتماعات جمعية الصحافيين التونسيين. وتضيف المصادر ذاتها أنه ربما سيتم الكشف عن أسماء هؤلاء في وقت لاحق.

منجي الخضراوي(عضو لجنة الصحافيين الوطنيين المناهضين للتطبيع)

المطبوعون المهزولون هم ظلاميون مهزومون

لا يمكن فهم ما يسمّى بمبادرة " إضاءة حمامة بيكاسو للسلام " التي دعت لها مؤسسة ليو سافير الصهيونية التابعة " لمركز بيريز للسلام", إلا من زاوية منطق الهرولة المجانية، والسقوط الذي أصبح يميز بعض "النخب" المهزومة أو تلك التي تاهت دون بوصلة وحادث عن كلّ القيم والمبادئ الانسانية.

هذه المبادرة التي ولدت من رحم اتفاقيات شرم الشيخ الاستعمارية جاءت من أجل ما سمي رؤية للمتوسط 2020 والتي سيتمّ فيها توظيف أطفال عشر دول متوسطة للمشاركة في مسابقة هي الأولى من نوعها في التي سعى منظموها الى استعمال واستخدام الأطفال لخدمة آرائهم في مايسمى السلام من خلال ما يستوحونه من اللوحة الشهيرة للرسام بابلو بيكاسو "حمامة السلام" التي رسمها سنة 1949 وسيتم تشريك أطفال من الكيان الصهيوني ومن تونس ومن فلسطين المحتلة ومن مصر وإسبانيا والمغرب و ومن تركيا وقبرص...

وهي حقيقة مبادرة مشبوهة وملغومة القصد منها تبييض وجه الاحتلال الصهيوني لأرض العرب, وتأتي مشاركة جريدة "الصباح" لتضفي لونا تونسيا على جزء من المشاركة حتى تتفرّق دماء الفلسطينيين على كلّ الدول...

الجميع يعرف جيّدا أنّ الشعب التونسي بكلّ فئاته من عمال وفلاحين وطلبة ومتقنين وشخصيات، قدّم للقضيّة الفلسطينية الدم والمال...

فمنذ سنة 1947 والشعب التونسي يقدم الشهداء والمتطوّعين للنضال من أجل قضيّته المركزية ومنذ قبل ذلك التاريخ والتونسيون يكافحون ضدّ الصهيوية والامبريالية

وكلانها...

لقد استقبل التونسيون وما زالوا يحتضنون أشقاءهم الفلسطينيين، ألم يكن امتزاج الدم التونسي بالفلسطيني في أكتوبر 1985 بحمام الشط في غارة صهيونية غادرة، سورة وصورة من للنضال من أجل الحرية...

ألم يقدم التونسيون الشهيد عمران المقدمي وغيره فداء لأرض فلسطين الحبيبة... إنّ التونسيين يرفضون الاستعمار والاستغلال والاضطهاد والقمع والعنصرية والتوسّع على حساب بقاء الإنسان... والصهيونية كلّ هذا... إذن فإنّ كلّ من يقول بأنّ السلام ممكن مع من يستوطن ويحتلّ أرض غيره ويحرق ويقتلع شجره وينفي ويحيل على العدم بشره ويقم جدار عزل عنصري، إنّما هو واهم إن كان عقله بريئا، إن وجد العقل البريء حتّى لا نقول إنّهُ متورّط في الترويج للمشاريع الاستعماريّة العنصريّة تحت عناوين السلام والديمقراطيّة وعيش أطفال العالم بسلام إن هؤلاء "المطبعين" قد تورّط جلهم في تمويلات ودعم ومساعدات من جهات مشبوهة وخاصة الأمريكيّة، ولطالما طلبنا من عدد ممن كنّا نعتقد بأنّ أمل بقائهم بين صف الأحرار أمرا ممكنا، أن يكفوا عن تلك الزيارات والولائم والسهرات في مقرّ السفارة الأمريكيّة في تونس ثمّ في مقرّ إقامة السفير، وكانوا يجيبوننا في كلّ مرّة "لا تخشوا علينا إنّنا لسنا ملحاّ حتّى ندوب إنّنا ندافع عن قضايا أمّتنا من داخل المؤسسات الأمريكيّة " وكان كلامهم هذا لا يقنعنا وكنّا نخشى اليوم الذي طلّعوا فيه كالفقايع وأعلنوا مساندتهم لمبادرة استغلال الأطفال بل وطالبوا بالنزول الى ما دون السن المطلوبة، ربّما ليطال التطبيع والسقوط في المرّة القادمة الرضع... إنّ هؤلاء المطبعين إنّما يحلقون خارج السرب بتورّطهم في مشاريع يرفضها ويحتقرها كلّ أحرار العالم

إنّ طرح موضوع السلام مع الكيان الصهيوني كما يطرحه المطبّعون المهزومون هو طرح خاطئ، هل يمكننا أن نتحدّث عن بوادر سلام في الوقت الذي يحاصر فيه الفلسطينيون منذ سنوات ويموتون جوعاً وعطشاً ومرضاً، هل يمكننا أن نتحدّث عن سلام وجماد العزل العنصري يطوّق كلّ فلسطين؟ هل يمكننا أن نتحدّث عن سلام مع معتقل الناس ويقتلهم ويدمرّ الأرض والمنازل وبشرّ الأهل، يمكننا أن نتحدّث عن سلام مع كيان عنصري ماهيته تأسست على رفض الآخر من منطلقات عنصريّة ودينيّة وخرافيّة...

إن الهرولة خلف من يحتلّ أرضنا ويقتل شعبنا، يعني إعطاءه شرعية احتلال الأرض وقتل الإنسان وتهجيريه واستيطان بلده، وهي الممارسات تميّز ماهية وجوهر الصهيونيّة، ومن يسعى لإيجاد صيغة اتفاق تسمّى "سلاماً" إنّما يتورّط في تبرير تلك الجرائم ويجد حلولاً للظلمية الصهيونية، ومن يتورّط مع الظالمين لن يكون غير ظلامي.

على المطبعين العرب وخاصة المهزومين في تونس أن يدركوا أنّ الصهيونية في جوهرها معادية للسلام والإنسان، وعليه فإننا نطلب منهم التراجع عن المنطق المعتلّ والمختلّ، كما نطالب صاحب جريدة "الصباح" التي بعثت نصرة للوطنيين وضدّ الاستعمار أن تواصل الرسالة التي وجدت من أجلها وأن لا ينساق القائمون عليها فقط وراء المال، لأنّ القيم وحدها تصنع التاريخ، ولأنّ هذا الارتعاش الذي يميّز توجه جريدة الصباح، لا يمكن أن يؤدّي إلا إلى الهلاك والخسران مثلما جرى لها عندما اختارت الوقوف ضدّ مشاعر الناس بمساندة العدوان الثلاثيني على العراق سنة 1991، إن هذا الارتعاش لن يفيد جريدة "الصباح" لأنّ الأيدي المرتعشة لا تقدر على البناء.

نعم نحن نشكك في دورهم الوطني!!!

بداية دعني أؤكد على بعض الثوابت التي يحاول البعض تجاهلها والقفز عليها، وأولها أن شعبنا التونسي عربي ولا يمكن أي كان أن يشكك في عروبتة، وهذه العروبة إستوجبت عليه استحقاقات دفعها ولا زال لأمتة العربية، وشعبنا يرفض بطبعه العدوان والاحتلال والاستعمار وقمع الشعوب فما بالك إذا كان هذا الشعب هو الشعب الفلسطيني أخ التاريخ والمصير واللغة والدين، وبالتالي وجب تذكير من يحاولون دوما تسجيل خروقات في إعلامنا الوطني، متسللين إليه عبر بوابات كريهة ومكشوفة من نوعية حمامة السلام أو الشرق أوسطية أو المتوسطية أو غيرها من العناوين المكشوفة لشعبنا والتي لا يسعنا إلا أن نقول أنها مأجورة ومدفوعة الثمن، فهل صار شيمون بيريز رمزا للسلام؟ وهل صار الانخراط في مؤسساته عملا بطوليا من أجل السلام؟ وهل الاجتماع بحمائه أو صقوره والظهور معهم أمام الكاميرات عملا وطنيا؟؟

كلها أسئلة يعرف شعبنا إجاباتها مسبقا، ولا فائدة من ذر الرماد في العيون، وهنا أنصح شيمون بيريز ومؤسسته أن لا يخسرا أموالهما على يوم ينعق خارج السرب ويوهمهما أنه قادر على بسط وجهة نظرهما.

فشعبنا محصن ضد التطبيع ويعرف جيدا الأصوات الدخيلة التي تحاول أن تبرز بلادنا وكأنها منخرطة في هذه المشاريع، ونحن وإن كنا نربأ بالسياسة الرسمية أن تكون متورطة في هذه النشاطات المشبوهة إلا أن سكوتها عليها يدفعنا إلى التساؤل. أودّ هنا أن نذكر أننا سنقاوم التطبيع في كل أشكاله وتمظهراته، وأن شعبنا والكثير من نخبنا فطنون إلى مثل هذه الاختراقات ويعرفون كيف يحمون أنفسهم من

سرطانها، بقي أن نقول لمن يتبنى هذه الدعوات ثم يوضح موافقه بالقول أنه لا يمكن التشكيك في وطنيتنا، أننا بالفعل نشكك في وطنيتك لأن من باع مشروع أمة لقاء نزر قليل يمكن أن يبيع وطننا بنزر أقل.

لجنة الصحفيين الوطنيين المناهضين للتطبيع

سنقاوم التطبيع طالما بقي فينا عرق ينبض

لجنة الصحفيين الوطنيين المناهضين للتطبيع تمثل جلّ الصحفيين التونسيين المناهضين للتطبيع مع العدو الصهيوني، تمّ بعثها على خلفية حالة الاختراق الصهيوني والأمريكي الاستعماري، (ليس الحضاري)، للمشهد الإعلامي التونسي وتمكّنه من كسب بعض المؤسسات الإعلامية وصحافيين للترويج لخيارات هذه القوى العنصرية الاستعمارية المعادية للإنسان والطبيعة، وأصبح التونسيون من حين الى آخر يقرأون أو يتفرّجون أو يسمعون مقالات وبرامج وتصريحات مفضوحة في ترويجها للرؤى المعادية للسلام والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتحرّر الوطني، وجاءت مبادرة " إضاءة حماسة بيكاسو للسلام " التي تشارك فيها جريدة الصباح التونسية بعد نشرها بيانا بتاريخ 04 أوت 2007 لمؤسسة "ليو سافير" الصهيونية التابعة لما يسمّى "مركز بيريز للسلام" والذي يعلن عن مسابقة متوسطة بعنوان "أطفال العالم وحماسة بيكاسو للسلام" يشترك فيها أطفال من إسبانيا ومصر وفلسطين والمغرب وتونس والكيان الصهيوني . وساند هذه المبادرة علنا شخصان اثنان هما زياد الهاني الصحفي بجريدة الصحافة ورضا الكافي الصحفي بجريدة Le temps التابعة لدار الصباح. وظلّ موقفهما معزولا سياسيا وحتى أخلاقيا... وتشارك في هذه المبادرة المسابقة صحف الأهرام (مصر) والقدس

الفلسطينية(فلسطين) (ليست اللندنية التي يديرها عبد الباري عطوان) والصبح (تونس) و le matin (المغرب)ويدعوت أحرنوت (الكيان الصهيوني):

وقد ناشد الصحفيون والمحامون والحقوقيون وعدد من المثقفين والاعلاميين والطلبة والسياسيين... مدير دار الصبح المدعو رؤوف شيخ روحه إلا أنه رفض الاستماع إلى كلّ الأصوات الوطنيّة الصادقة والغيورة على المشهد الإعلامي في تونس وعلى جريدة "الصبح" التي كانت في الخمسينات منبرا للوطنيين التونسيين، ولذلك وجّهنا عريضة بالاشتراك مع عدد من الهيئات والشخصيات الوطنيّة... نطالب فيها مدير دار الصبح التراجع عن هذه المشاركة المشبوهة والمهينة للصحافيين وللتونسيين عموما والتي تستفزّ مشاعر كلّ التونسيين الذين كانوا دائما إلى جانب القضية الفلسطينية.

أمام هذه الكثافة قرّر عدد من الصحافيين المناضلين الوطنيين بعث "لجنة الصحافيين الوطنيين المناهضين للتطبيع".

موقفنا

بعد اطلاعها على المسابقة التي ينظمها "مركز بيريذ للسلام" وتشارك فيها صحف عربية من بينها جريدة "الصبح" التونسية، وانسجاما مع قناعاتها الفكرية وتعبيرا عن تناعمها مع توجهات القاعدة العريضة من جماهير الشعب العربي في كل مكان فإن هيئة تحرير جريدة "الوطن" لسان الاتحاد الديمقراطي الودودي تعتبر أن هذه الخطوة ليست إلا مظهرا من مظاهر التطبيع المرفوض شعبيا، وترى أن كل المبررات التي ساقها المشاركون واهية، ذلك أن دعاوى الصداقة والسلام والمحبة لا تنطبق على الأعداء الغاصبين للأرض والعرض. وهيئة التحرير إذ تدعو الضالين إلى مراجعة مواقفهم والوقوف في خندق واحد مع المقاومة العربية الباسلة فإنها

ترفض رفضا قاطعا ومطلقا ومبدئيا كل خطوة تستهدف إطالة أمد الاغتصاب وتحويل العدو إلى "حمامة سلام". وهي تتخبط قولاً وفعلاً في كل مساعي تعرية الوجه القبيح للعدو الصهيوني وتعتبر أن المقاومة لا المهادنة هي الفعل الخليق بالوطنيين الأحرار

"الوطن العدد 11 بتاريخ 24 أوت 2007"

بعد الإعلام والفن والرياضة التطبيع من بوابة الجغرافيا

"... إنه مؤشر إيجابي أتمنى أن يتعمق باتجاه الانفتاح أكثر فأكثر باتجاه الإسرائيليين..." هذا تصريح لعضو من وفد الكيان الصهيوني الذي شارك في أعمال المؤتمر الحادي والثلاثين للاتحاد الجغرافي الدولي الذي احتضنته تونس من 12 إلى 15 أوت، وهو تصريح يشير بوضوح إلى الأهداف الحقيقية للكيان الصهيوني في المشاركة في مثل هذه المؤتمرات والندوات.. الهدف هو اختراق حالة المقاطعة التي مازال يتمسك بها الشعب العربي تجاه الكيان الصهيوني.. والبحث عن المنافذ مهما كانت صغيرة للتطبيع معهم و"الانفتاح أكثر فأكثر على الإسرائيليين".

ومثل مؤتمر اتحاد الجغرافيين الدولي أحد هذه المنافذ.. فقد شارك فيه نحو 12 عضوا يمثلون الكيان الصهيوني جنبا إلى جنب مع أقلية من الجغرافيين العرب من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ولبنان والجزائر والمغرب وليبيا وتونس ومصر والإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن واليمن.

لقد سعى المشاركون في هذا المؤتمر إلى التركيز على البعد العلمي والمعرفي لأشغال المؤتمر وبالتالي عدم علاقه بالسياسة ونسوا وربما تناسوا أن البعد الأكاديمي والمعرفي هو أحد المنافذ التي يخطط الكيان الصهيوني دائما للنفوذ منها.. نظرا لأهميته "إن أخطر أنواع التطبيع هو التطبيع الثقافي الذي يعتبر التطبيع الأكاديمي ركيزة له، والذي يعني إلغاء الذاكرة الجماعية للشعب وجعله ينسى أسباب استمرار الصراع، ويقبل بالعدو وكأنه صديق..".

واللافت للانتباه أن المهرولين في اتجاه التطبيع يجدون دائما "المبررات" لهولتهم !! فقبل أشهر عندما طرح موضوع التطبيع الإعلامي في تونس من خلال مشاركة إحدى الصحف التونسية في مسابقة ينظمها "مركز بيريز للسلام" قالوا "إن هذا ليس تطبيعا لأنه يهدف إلى نشر ثقافة السلام" !!! وبعد ذلك عندما شارك ممثلون

تونسيون في فيلم عن الرئيس الشهيد صدام حسين أمام فنان من الكيان الصهيوني (أوت 2007) قالوا إن الفن والإبداع لا علاقة له بالسياسة" !! وعندما شارك فريق رياضي تابع لإحدى الشركات الصناعية في دورة كرة قدم حضرها فريق من الكيان الصهيوني قالوا "إن مبادئ وقيم الرياضة بعيدة عن السياسة".

واليوم في علاقة بمؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي يقولون إن مشاركتهم تقتصر على التبادل العلمي ومعرفة آخر المستجدات في علم الجغرافيا.

هكذا يبررون خطواتهم في اتجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني ونسوا (أو تناسوا) أن هذه التبريرات هي ذاتها التي يرددها الكيان الصهيوني ليبحث لنفسه عن منافذ يتمكن من خلال اختراق حالة المقاطعة تجاهه.

مؤتمر الاتحاد الجغرافي الدولي كما كشف عن المهرولين في اتجاه الكيان الصهيوني بيّن أيضا أن الأغلبية مازالت متمسكة بخيار المقاطعة لأن العدو مازال عدوا يرتكب المجازر ويدمر القرى... فقد أصدرت الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل بيانا تحت عنوان "حتى لا يكون العلم مطية للتطبيع" دعت فيه إلى مقاطعة الجلسة العامة للاتحاد الدولي حتى لا يكون العلم والجمعيات العلمية مطية للتطبيع.

كما قاطع عدد هام من الجغرافيين التونسيين هذا المؤتمر ونشطوا في اتجاه توسيع دائرة المقاطعة.

وكانت جمعية الجغرافيين الفلسطينيين وجمعيات الجغرافية العربية أعلنت مقاطعتها لهذه التظاهرة احتجاجا على مشاركة وفد الكيان الصهيوني الذي قال عنه مدير الجمعية الجغرافية الفلسطينية "إن الجغرافيين الإسرائيليين يحملون رتبتين، الأولى عسكرية دموية والثانية علمية جغرافية عنصرية"

الوطن بتاريخ 31 اوت 2008

المؤتمر الجغرافي الدولي الذي ستحتضنه تونس

دعوات للمقاطعة... ومخطوط الخرائط الاستيطانية والمشاريع التوسيعية للكيان الصهيوني سيشاركون

من المنتظر أن تحتضن تونس من 12 إلى 15 أوت المقبل فعاليات المؤتمر الجغرافي الدولي الذي سيشارك فيه وفد ممثل عن جغرافي الكيان الصهيوني.

وحسب عديد المصادر فإن الوفد الصهيوني سيشارك في كافة فعاليات المؤتمر وجميع جلساته العلمية.

وينظم عدد من الجغرافيين التونسيين منذ مدة حملة لمقاطعة هذا المؤتمر على خلفية مشاركة الوفد الصهيوني فيه.

ويتساءل الجغرافيون التونسيون ممن يرفضون المشاركة في المؤتمر " ... أي دراسات وبحوث وأي رؤى ومواقف سيقدمها جغرافيو دولة الاحتلال وحروب الإبادة والجدار العنصري؟.. أي خرائط سيقدمها ويرسم عليها مشاريعه الاستيطانية والتوسيعية؟... أي موارد وبيئة وعمران وأنشطة اقتصادية سيقدمها أصحاب نظرية إسرائيل الكبرى والأرض الموعودة وشعار "أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل"...

وكان الجغرافيون الفلسطينيون أعلنوا نهاية الشهر الفارط مقاطعتهم لهذا المؤتمر الدولي وجاء في رسالة رئيس دائرة الجغرافيا في جامعة القدس الدكتور مسلم أبو حلو إلى جمعية الجغرافيين التونسيين "إن الجغرافيين الإسرائيليين يحملون رتبتين، الأولى عسكرية دموية والثانية علمية جغرافية عنصرية، فجميعهم وبلا استثناء ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي قتلوا بأيديهم وأصدروا أوامر بقتل الفلسطينيين ووظفوا علمهم في ترسيخ الاحتلال بتهويد القدس وبناء الجدار العنصري والتخطيط

لإقامة المستوطنات وسرقة المياه والأرض وغيرها من ممارسات الاحتلال المرئية والمسموعة والمقروءة..."

وحذر رئيس دائرة الجغرافيا في جامعة القدس من استغلال المؤتمر "منبرا لتضليل العالم عن جرائمهم من على أرض تونس العربية المعروفة بأصالتها ونضالها وقوميتها."

وختم رسالته بالقول "إننا في الجمعية الجغرافية الفلسطينية نسجل تحفظنا على حضور الوفد الإسرائيلي ونعلن مقاطعتنا المؤتمر، كما نناشد الجغرافيين العرب الشرفاء مقاطعته، مع رفع عريضة احتجاج لرئاسة المؤتمر على مشاركة المتهمين بجرائم ضد الإنسانية في أعماله..."

وتقول مصادر في جمعية الجغرافيين التونسيين إن الجمعية اتخذت "قرارا صريحا وحاسما برفض حضور ومنع مشاركة الوفد الجغرافي الصهيوني، فما كان من الاتحاد الجغرافي الدولي إلا أن بعث برسالة تهديد للهيئة المديرة للجمعية ملزما إياها بتقديم اعتذار عن الموقف من مقاطعة الوفد الصهيوني ونشر بلاغ في الغرض يدعو جميع الجغرافيين ويخص الصهاينة بترحيب خاص..."

وتضيف المصادر ذاتها إن الموقف من حضور الوفد الصهيوني في أشغال المؤتمر الدولي للجغرافيين هو الموقف ذاته من التطبيع.. فالقلة التي ترحب بحضور ومشاركة هذا الوفد هم المطبوعون مع الكيان الصهيوني (وسبق لبعضهم الالتقاء مع وفد صهيوني سنة 2000)

الوطن العدد 44 الصادر بتاريخ 18 جويلية 2008

فيما حصار غزّة يبلغ أخطر مستوياته

وزارة الثقافة توافق على عرض فيلم يحكي قصة "اضطهاد اليهود"
في الحرب العالمية الثانية !!!؟

لسنا ندرى إن كانت المسألة مجرد صدفة، أم أنّها مقصودة وتمّت برمجتها عن وعي. لا نريد أن نوجّه اتهامات مجانية لأيّ كان، لكن ما حصل يوم الخميس 20 نوفمبر بقاعة الكوليزي يدفع للتساؤل إن كان المشرفون على فعاليات الدورة 15 لأيام السينما الأوروبية بتونس كانوا واعين بما حصل في الافتتاح.

فطيلة الأسبوع الماضي بلغ حصار غزّة مستويات خطيرة، النور الكهربائي مقطوع على السكان وعلى المؤسسات الصحية والاقتصادية و المخابز أغلقت أبوابها و أطفال صغار وشيوخ يصارعون الموت في المستشفيات بسبب غياب الأدوية وتعطل الآلات و عائلات لم تجد ما تسدّ به رمقها و بعض المخابز اضطرت لاستعمال علف الحيوانات لصناعة الخبز... إنّهُ وضع مأساوي ولا إنساني بسبب الحصار الذي يفرضه الكيان الصهيوني على المعابر.

في هذا الوقت الذي تعالت فيه الأصوات لفكّ الحصار على غزّة... يتمّ افتتاح الدورة 15 لأيام السينما الأوروبية بتونس بفيلم "يتناول على مدى ساعة وأربعين دقيقة الأوضاع المأساوية لليهود خلال الحرب العالمية الثانية من خلال عائلات يهودية مقيمة في فرنسا ويقف عند ضحايا محرقة اليهود (الهولوكوست) على أيدي النازيين في تلك الفترة..!! وهو فيلم للكاتب اليهودي فيليب غرمبار مستوحى من كتاب يحمل عنوان "سرّ".

معلوم أنّ الكيان الصهيوني واللوبيات اليهودية المنتشرة في العالم كله تسعى دائما لاستغلال أي مناسبة وأي مساحة مهما كانت ضئيلة "للتذكير" بما تعرض له اليهود من اضطهاد وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية على أيدي النازيين، في محاولة للتغطية على حجم الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جرائم تمسّ الأخضر واليابس: غابات الزيتون والمنازل والحصار الجائر حدّ الموت والغارات العسكرية والاعتقالات.....الخ.

وما يرتكب في غزّة هو جريمة حقيقية بكافة المعايير والمقاييس ومع ذلك فإن العالم ينظر و"يراقب"....وفي تونس وبعلم من وزارة الثقافة يعرض فيلم عن اضطهاد اليهود من خلال "قصة طفل يحاول البحث عن هويته"، وأطفال غزّة لا يجيدون الحليب ولا يجدون ما يستون به رمقهم بسبب الحصار.

هذه الدورة من فعاليات السينما الأوروبية بتونس تنتظم ببادرة من المفوضية الأوروبية بتونس وسفارات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث.. هذه الأخيرة ألم يكن بإمكانها رفض عرض هذا الفيلم في هذه الفترة بالذات، أم أنّها غير متابعة لما يحصل في الأراضي الفلسطينية وفي قطاع غزّة.

والمشكلة لا تقف عند هذا الحدّ، بل إن إبراهيم اللطيف وهو رئيس جمعية الفيلم القصير والوثائقي والمسؤول التونسي الأول عن تنظيم هذا المهرجان إلى جانب بعثة المفوضية الأوروبية صرّح لأحد المواقع الإلكترونية "نحن لم نقم ببرمجة فيلم (سرّ) في سهرة الافتتاح" وأشار إلى أنّ فريقه مسؤول فقط عن برمجة الأفلام التونسية، وألقى باللوم على المفوضية الأوروبية لاختيار هذا الفيلم.

وكما يقول المثل ربّ عذر أقبح من ذنب.

فهل من حق المفوضية الأوروبية أو غيرها أن تأتي إلى بلادنا وتبرمج ما تريد حتى وإن كان ذلك يتعارض مع قيمنا وخصوصياتنا !!! والحقيقة لا ندري إن كان هذا الموقف يلزم وزارة الثقافة أم لا ؟ !

وما تجدر الإشارة إليه هو أن الفيلم لاقى مقاطعة من عديد المغرمين بالسينما وهناك من غادر قاعة العرض بعد أقل من نصف ساعة من عرضه وهو ما يقيم الدليل على أن التونسيين لا يقبلون بهكذا تسريبات.

الوطن العدد 61 الصادر في 2008/11/28

بضائع صهيونية في السوق التونسية

احتلت تونس المرتبة الأولى عربيا “كاستقبل لصادرات الكيان الصهيوني” حسب تقرير أعدته هيئة الصادرات التابعة للكيان الصهيوني ونشر مؤخرا على موقع “الدراسات الصهيونية.” (NFS)

وحسب التقرير ذاته فإن “العلاقات التجارية بين الكيان الصهيوني وتونس تشهد نموا ملحوظا مقارنة ببقية دول المغرب العربي، ففي سنة 2007 وصل حجم صادرات الكيان الصهيوني لتونس 1.8 مليون دولار، ومن المتوقع أن تؤدي متانة العلاقات السياسية بين الدولتين لزيادة حجم الصادرات.”

ولم يذكر التقرير المواد التي يصدرها الكيان الصهيوني إلى تونس... غير أن بعض المصادر تشير إلى أنها مواد فلاحية ومواد غزل ونسيج.

ويذكر عدد من التونسيين أن بعض الأسواق المعروفة مثل سوق “بنقردان” و”سوق الجم” توجد بها بضائع إسرائيلية منها ملابس وألعاب الأطفال.

وقال أحد المواطنين “للوطن” أنه سبق أن اشترى من سوق “بنقردان” ملابس أطفال، وعندما عاد إلى منزله فوجئ أن أغلب هذه الملابس كتب عليها “صنع في إسرائيل”. ويقول بعض المراقبين أن أغلب هذه البضائع دخلت إلى تونس عن طريق “السوق الموازية” وإن من يقفون وراءها يجتهدون من أجل إخفاء مصدرها.

وتضمن التقرير حجم المبادلات التجارية بين الكيان الصهيوني والدول العربية والدول الإسلامية وجاء في التقرير “وصل حجم التبادل التجاري مع الدول العربية

والإسلامية لتصل إلى مليار دولار خلال السنة الجارية (2008) (وستشمل دولارا لم توقع على اتفاقيات تجارية مع الكيان الصهيوني.”

وأشار التقرير إلى انه في الربع الأول من السنة الجارية وصل حجم “الصادرات الصهيونية” للأردن إلى 102 مليون دولار بزيادة قدرها 62 % عن نفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يمثل 40 % من إجمالي صادرات الكيان الصهيوني للوطن العربي في العام 2007.

كما أشار التقرير إلى زيادة حجم صادرات الكيان الصهيوني لمصر، إذ بلغت في الربع الأول من السنة الجارية نحو 40 مليون دولار بارتفاع نسبته 25 % عن نفس الفترة من السنة الماضية.

أما بالنسبة للمغرب فقد جاء في التقرير أن إجمالي صادرات الكيان الصهيوني إلى المملكة المغربية في الربع الأول من العام الحالي بلغ 3 مليون دولار مقارنة بحجم الصادرات المسجلة عن سنة 2007 بأكمله والذي بلغ 16.4 مليون دولار.

وتأتي هذه الأرقام في وقت ينادي فيه عديد الخبراء والأخصائيين بضرورة تكثيف التبادل التجاري العربي- العربي وتطوير المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية باعتبارها الضامن الرئيسي للنهوض والرقى بالاقتصاد العربي المشترك الذي مازالت تعترض بناءه عدة عوائق.

الوطن العدد38 الصادر في 6-6-2008

تونسيون في الكيان الصهيوني كـ"سياح"

كشفت تقرير صادر عن مركز الإحصاء "الإسرائيلي" أن نحو 853 تونسي زاروا الكيان الصهيوني سنة 2008 كسياح .

ولم يبيّن إن كانوا من اليهود التونسيين أو من غيرهم.

وتضمّن التقرير الذي نشر قبل أيام لائحة في السياح العرب الذين زاروا الكيان الصهيوني خلال سنة 2008، وجاء فيه أن المغرب احتل المرتبة الأولى بـ34 ألف و713 سائحا و الأردن 16 ألفا و807 سائحا ثم مصر ألفان و572 سائحا و تونس 853 سائحا فلبنان 243 سائحا.

وقال عدد من المراقبين أن هذا العدد من "السياح العرب " إلى الكيان الصهيوني يمثل دعما اقتصاديا لهذا الكيان في وقت تتصاعد فيه دعوات المقاطعة في ظل الجرائم التي يرتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

يذكر أن العلاقات التونسية مع الكيان الصهيوني تعتبر رسميا مقطوعة .

وطرح عدد من المغاربة الذين يزورون الكيان الصهيوني كـ"سياح" عديد الأسئلة لدى مناهضي التطبيع من ضمنها أن عدد المغاربة الذين زاروا "إسرائيل" خلال ثلاثة أشهر فقط يضاعف عدد اليهود الذين يعيشون بالمغرب تسع مرات، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة حول الفئة التي تقوم بزيارة سياحة إلى " إسرائيل"؟ و من يسهر على تسهيل هذه الزيارات؟ والجهات التي تتخرط في تنشيط هذه الرحلات والتي يبدو أنها تتخذ صيغتين الأولى جويّة عبر بعض الدول الأوروبية والثانية برية عبر الأردن في ظل استمرار إغلاق معبر رفح على الحدود المصرية الفلسطينية.

ومقارنة مع الدول التي تضم أكبر عدد من اليهود مثل كندا ، نجد أن المغرب تضاعف عدد سياحها اتجاه "إسرائيل"، إذ لا يتجاوز عدد سياح كندا 14 ألف و124 سائح، رغم أن كندا تأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد اليهود بعد "إسرائيل" وأمريكا، إذ تضم 374 ألف نسمة، حسب إحصائيات الوكالة اليهودية سنة 2007.

ومن جهة أخرى اتصلت "الوطن" بعريضة ممضاة من قبل عدد من المحامين التونسيين جاء فيها على وجه الخصوص: "نشدد ونستنكر ما يبثه المدعو سهيل فتوح المحامي ... على مواقع الإنترنت والذي وقع التقطن إليه منذ أوائل سنة 2008 من دعاية صهيونية مناصرة للأعمال الإجرامية للكيان الصهيوني و معادية للقضية الفلسطينية و أنصارها و رموزها..".

وطالب المحامون الممضون على العريضة بإحالة هذا المحامي على مجلس التأديب ، خاصة أن موقفه تم التنديد به من طرف " أغلب أعضاء المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب على هامش اجتماعه ببيروت..".

وكان "سهيل فتوح" أجرى قبل أشهر حوارا مع مجلة تونسية أشاد فيه بـ"الكيان الصهيوني" معتبرا إياه " نموذجا للديمقراطية والتقدم والعمل من أجل السلام، وفي المقابل رأى أن "المقاومة الفلسطينية ليست سوى إرهاب أعمى جعل الإنسان العربي متهما تترصده عيون الأمن في كل المطارات".

الوطن العدد 80 الصادر بتاريخ 10 أفريل 2009